الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٤١**
الخميس، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة جاربوسنيوفا (كازاخستان)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٥٢ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (A/57/387، و A/57/387/Corr.1)

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفد جمهورية موزامبيق بالفخر لأن يكون جزءا من هذه الجمعية العامة التي تتناقش فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول برنامج لإجراء مزيد من التغييرات بغية تعزيز منظومة الأمم المتحدة. ونشكر الأمين العام على عرضه لتقريره (A/57/387 و Corr.1). ووفد بلادي يؤيد البيانات التي أدلى بها كل من فترويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجنوب أفريقيا باسم حركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي، ومصر باسم مجموعة الدول الأفريقية.

لقد استعرض وفد بلادي بتأن تقرير الأمين العام، ويرى أنه أداة جد مفيدة في الجهود المبذولة حاليا لتحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها. فالتقرير يحتوي على اقتراحات جيدة تستحق اهتمامنا الكامل. ونرحب بتلك الاقتراحات الرامية إلى مواصلة متابعة برنامج التغيير، ونتعهد بدعمنا الكامل للأمين العام في هذه المهمة الجسيمة التي تتطلب الحكمة الجماعية والمسؤولية الجماعية من أسرة الأمم المتحدة.

وكما ذكر رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، فإن الاقتراحات بعيدة الأثر المطروحة في تقرير الأمين العام تتطلب مزيدا من الوقت للنظر فيها إلى جانب توضيحات مفصلة أخرى حول طبيعتها ونطاقها، وتتطلب أيضا إجراء مناقشة مستفيضة في إطار أسرة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب باعتزام الرئيس إجراء مشاورات بشأن التقرير. ومع ذلك، يود وفدي أن يتشاطر آراءه الأولية بشأن التقرير، على أمل أن تسهم في تعميق المناقشة التي شرعنا في إجرائها حول هذا الموضوع.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154 A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-66996 (A)
0266996

وما فتئ وفد بلادي يتابع عن كثب عملية إصلاح الجارية منذ عام ١٩٩٧. وقد أسهم الإصلاح في وضع منظومة الأمم المتحدة في طليعة العمل الدولي للتصدي للتحديات العالمية. فالإصلاحات التي تم الاضطلاع بها حتى الآن كانت أساسا تستهدف الهياكل الداخلية للأمم المتحدة وثقافتها، وأدت إلى تحسين التماسك والكفاءة والانفتاح والروح الخلاقة داخل منظومة الأمم المتحدة.

والآن، نحتاج إلى التصدي للأهداف النهائية لعملية الإصلاح: ألا وهي كفالة أن تكرس المنظمة اهتمامها للأولويات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء، وأن تقدم الأمانة العامة خدمات أفضل لتلك الدول. وذلك يقتضي عملية إصلاح واسعة النطاق تحتاج أيضا إلى استهداف الإطار المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك – في جملة أمور – الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن، وبرنامج عمل المنظمة.

ويعتقد وفدنا أن مواءمة أنشطة منظومة الأمم المتحدة مع الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء، يجب أن تقوم على أساس إطار مشترك للسياسة العامة يستخلص من إعلان الألفية، ومن الوثائق التي أسفرت عنها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، مثل تلك المتعلقة بتمويل التنمية، والتنمية المستدامة، وأقل البلدان نموا، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأطفال، والأسلحة الصغيرة، والعنصرية، والمرأة، والتنمية الاجتماعية، والمستوطنات البشرية، وكذلك من الولايات التشريعية الأخرى الواردة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وهذا الإطار المشترك للسياسات العامة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، ينبغي أن يوفر معايير قياسية واضحة تتصل بالتنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن الأهداف والغايات الأخرى المتوخاة في الوثائق ذات الصلة التي يُسترشد بها في صياغة ذلك الإطار. كما ينبغي أن يعترف إطار السياسة العامة بالمعاملة التفضيلية الخاصة التي يجب منحها لأفريقيا وأقل البلدان نموا، عند ترتيب أولويات أنشطة الأمم المتحدة، حسبما تم الاتفاق عليه في مختلف الاجتماعات والوثائق.

والإطار المشترك للسياسات العامة الذي ستتم مناقشته والاتفاق عليه بتوافق الآراء، بالإضافة إلى الميزانية البرنامجية المنقحة التي ستصاغ على أساس ذلك الإطار، يجب أن يستشرفا المستقبل، وأن تكون لهما وجهة عملية وأن يركزا على النتائج، على أن تكون الأنشطة في نهاية المطاف متوائمة بصفة نهائية مع الأولويات المتفق عليها، بما في ذلك من خلال تخصيص الموارد اللازمة للأنشطة ذات الصلة. وينبغي تخصيص الموارد للمجالات التي هي في أمس الحاجة إليها، والتي يمكن أن تحدث فيها فرقا حقيقيا. وبالتالي، ينبغي أن نتفادى الاتجاه الحالي نحو تخصيص الموارد على أساس جداول الأعمال السياسية الغربية عن أهداف الأمم المتحدة، والتي ثبت أنها ليست فعالة من حيث التكلفة، ومبددة للموارد. والتوصيات المطروحة في تقرير الأمين العام تسعى إلى التصدي لبعض تلك القضايا.

وفي إطار عملية الإصلاح هذه، ينبغي إيلاء أفريقيا اهتماما خاصا. ونرحب باقتراح الأمين العام بتعزيز ولاية مستشار المهمات الخاصة في أفريقيا، باعتبار ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح. ورغم أننا في هذه المرحلة لا نلمس الوضوح الكافي بشأن الولاية المحددة، فإننا نعتقد أن التركيز على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا سيكون في محله، وسيكون متسقا مع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا بشأن الشراكة الجديدة، وهو القرار ٢/٥٧. كما نأمل أن يتخذ هذا الترتيب طابع الدوام، وأن يرفع المستشار تقاريره

مباشرة إلى الأمين العام لضمان التوجيه السياسي الضروري وتأثيره.

في الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن يتم إمداد مكتب المستشار بما يكفي من الموظفين والموارد. ونقترح أيضا أن يعمل المستشار على نحو وثيق مع مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا والمفوضية السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث أن أغلب البلدان الأفريقية تنتمي إلى فئة أقل البلدان نموا. وبذلك يمكن تبسيط الولايات وضمان التعاون.

وينبغي أيضا التوسع في تحديد الأولويات بالنسبة للأنشطة والموارد ليشمل وجود الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تركز على البلدان الخارجة من الصراعات والبلدان المنخرطة في أنشطة إنمائية على حد سواء.

وينبغي أيضا نقل الإطار السياسي المشترك إلى مكاتب الأمم المتحدة القطرية من خلال تعميم أهداف الألفية الإنمائية وأهداف ومقاصد أخرى ستشكل جزءا من الإطار السياسي في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وينبغي زيادة تحسين وتعزيز مكاتب الأمم المتحدة القطرية لضمان أدائها لدور رئيسي في الدعوة والتنفيذ والمشورة السياسية للبلدان المحتاجة. ولذلك، ينبغي إمداد مكاتب الأمم المتحدة القطرية بالموارد الملائمة، خاصة بالموارد المالية والموظفين، بغية تنفيذ المهام الهامة المسندة إليها. ويتطلب هذا موارد إضافية يمكن التنبؤ بها، لا سيما الموارد الأساسية التي تكتسي أهمية حاسمة للمشاريع الإنمائية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا بصفة عامة.

ونرحب باقتراح الأمين العام إعداد وثيقة توضح الأدوار والمسؤوليات في مجال التعاون الفني. ومن شأن ذلك أن يعالج بشكل نهائي حالات الازدواجية والتنافس والتداخل الحالية الشائعة على الصعيد القطري، وبذلك نسهم في الادخار والحد من التبديد المحتمل للموارد.

ويؤيد وفدي توثيق التفاعل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وكذلك توثيق الشراكات مع القطاع الخاص. ونرى أن من شأن تشجيع مثل هذه الشراكات أن يفضي بالتأكيد إلى قيمة مضافة للمنظمة. ولا بد في هذه العملية أن نضمن أن تتم مشاركة منظمات المجتمع المدني في شؤون الأمم المتحدة بطريقة عادلة ومتوازنة وأن تضطلع فيها منظمات المجتمع المدني من البلدان النامية بدور مجد. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء فريق من الشخصيات البارزة لاستعراض العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وتؤيد جمهورية موزامبيق بشدة مقترحات الأمين العام لتحسين فعالية الأمم المتحدة وتبسيط أنشطة الميزنة والإدارة في المنظمة. ونؤيد اقتراح الأمين العام إعداد ميزانية برنامجية منقحة لفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، على أساس أولويات المنظمة: إطار سياسي مشترك لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها مستمد من إعلان الألفية والوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات قمتها، وولايات تشريعية أخرى اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وننوه بمقترحات الأمين العام بشأن تعزيز قدرة الموظفين على التنقل في كل أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وفي رأينا أنه ينبغي توجيه القدرة على التنقل، إلى جانب الحرص على الجودة الأفضل في تعيين الموظفين، نحو ضمان شغل الموظف المناسب للوظيفة المطلوبة. ونعيد التأكيد على القرار ٥٥/٢٥٨ بوصفه حجر الزاوية في إدارة الموارد البشرية في الأمم المتحدة. ونعيد التأكيد بصفة خاصة على موقفنا المبدئي بشأن الحاجة إلى ضمان التوزيع الجغرافي العادل

والتوازن بين الجنسين فيما بين موظفي الأمم المتحدة. ولذلك نحث الأمين العام على تنفيذ الأحكام ذات الصلة في القرار ٥٥/٢٥٨، بما في ذلك تقديم برنامج يتضمن أهدافا محددة بشأن توظيف المواطنين من البلدان ذات التمثيل المنخفض.

لا يمكن لعملية الإصلاح التي نقوم بها أن تنجح إلا إذا أظهر جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة الإرادة السياسية اللازمة ونهضوا بمسؤولياتهم الجماعية. وحيث أننا وصلنا إلى الجزء الأكثر حسما في عملية الإصلاح، فينبغي تكثيف حس الالتزام لدينا. ويمكن للجمعية أن تطمئن على التزام وتعاون جمهورية موزامبيق في هذا الصدد.

السيد جاكوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): حيث أنني أتشرف بكوني المتكلم السابع والأربعين بشأن هذا البند من جدول الأعمال، سأجتهد في توخي الإيجاز. إن التقرير المعروض علينا، ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' (A/57/387)، تقرير رائع. إنه تقرير موجز وصريح وبناء. وهو عمل يجسد روح جدول الأعمال نفسه. وهو يدعو إلى ''تقارير أقل عددا، وغنية في المضمون وأقصر طولا'' (الفقرة ٢٧).

وأود أن أعقب على أربعة جوانب محددة في تقرير الأمين العام تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلادي. أولا، فيما يتعلق بعمل هذه الهيئة نفسها، الجمعية العامة، اقترح الأمين العام دمج المناقشات المزدوجة وخفض بنود جدول الأعمال المتكررة. وكان وفدي قد رثى مرارا الإفراغ السنوي التلقائي المتكرر للقرارات بدون أي اعتبار لأهمية فحواها أو الكفاءة في معالجتها. ويمكن تحقيق خفض عدد القرارات المزدوجة من خلال مجرد دمج وتحرير النصوص، وبذلك نحقق توفيرا هاما في الوقت والمال والوثائق. إن نمط تكرار بنود جدول الأعمال مزعج ومتلاف تماما. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام لإجراء استعراض صارم لهذه العملية واقتراحه بعدم تناول الكثير من القضايا بشكل سنوي بعد الآن.

ثانيا، أنوه بدعوة الأمين العام إلى إعادة تنظيم الأولويات، بما في ذلك التركيز على الحلول الإنمائية التي تقوم على التكنولوجيا، وقضايا المياه، وتشجيع الحكم الرشيد بوصفه أساسا للسلام، وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب. ويرى وفدي أن هذه الأهداف هي المرجوة تماما، حيث تشكل هذه الأولويات الأربع، في رأينا نحن، الدعامات الأساسية للمصالحة الإقليمية وتعد بتحقيق التعاون والتنمية والرخاء لكل الشعوب المحبة للسلام.

ثالثا، يلاحظ الأمين العام في هذا التقرير أنه ''لطالما عانت إدارة شؤون الإعلام من تجزئة لجهودها نتيجة لكثرة ما أنيط بها من تكليفات ومهام'' (الفقرة ٦٠). ولا يمكن لوفد بلادنا أن يتفق أكثر من ذلك مع هذا البيان. إذ أن الموارد القيّمة لهذه المنظمة جرى تبديدها في جهود إعلامية لا لزوم لها وتحزبية، أديمت بمواقف سياسية تحزبية. وينبغي للنموذج العملي الجديد الذي اقترحه الأمين العام للإدارة أن يحل هذه الظاهرة التبذيرية المؤدية إلى نتائج عكسية.

أخيرا، يدعو الأمين العام إلى إنشاء فريق لاستعراض العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ووضع توصيات عملية لطرائق متفق عليها من أجل التفاعل بينهما. ونحن نرحب في الحقيقة بالجهد الساعي إلى تحقيق مشاركة أفضل مع المجتمع المدني تقوم على إجراءات وسياسات يتجلى فيها قدر أكبر من الترابط والاتساق والقدرة على التنبؤ.

إن الأحكام والشروط المنظمة لاعتماد المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في مؤتمرات الأمم المتحدة ينبغي حقا أن يعاد النظر فيها وأن تحسن لتحقيق أهداف، من بينها حماية تركيز المنظمة من أن تتوزعه برامج خفية.

وختاما فإننا نرحب بتقرير الأمين العام ونؤيده. ونحن على استعداد للمساعدة في الجهود الرامية لتحويل الرؤية إلى واقع.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أتوجه بالشكر إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقديم تقريره، ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“ (A/57/387 و Corr.1). والمكسيك ترحب بهذا الجهد الجديد من الأمين العام لإصلاح المنظمة بحيث تستطيع مواجهة التحديات بفعالية وتواجه الفرص التي تتيحها لنا الألفية الجديدة. ونرى أن التقرير المعروض علينا اليوم للنظر فيه ليس ضروريا وآتيا في الوقت المناسب فحسب بل إنه يتضمن مجالات تتجاوز ميدان الإدارة ومن ثم تتطلب التزاما متجددا من جميع الدول الأعضاء التعددية الأطراف. وهذه مسألة تتعلق بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على العمل من أجل تعزيز السلام والتنمية.

وفي ذلك السياق، أود في البداية أن أعرب عن التزام وفد المكسيك بالعمل مع الأمين العام ومع رئيس الجمعية العامة في عملية بناء توافق الآراء الذي تستدعيه هذه الممارسة. وسنحافظ على مشاركتنا الرفيعة المستوى في المناقشات والمفاوضات التي تعقب هذه المناقشة، وسنظل دائما نعمل على وضع المصلحة العامة فوق الاعتبارات الفردية.

لقد بدأت الأمم المتحدة قبل خمس سنوات عملية تحول جذري وضروري لم تكتمل، وأصبحت الآن تشمل مجالات لم ترد على الخاطر في عام ١٩٩٧. فقد انتقلنا من الإصلاح الهيكلي للأمانة العامة إلى إعادة النظر في أساليب عمل المنظمة وعمل الأجهزة الحكومية الدولية التي تتألف منها. وهذا يتطلب مجموعة من الإجراءات لا من الأمين العام فحسب بل وقبل كل شيء من الدول الأعضاء. فقد أصبح من واجب الدول الأعضاء أن تستعرض أولويات المنظمة وتقدم التوجيهات العامة التي تمكن الأمم المتحدة من مواصلة تطبيق مبادئها ومقاصدها في سياق دولي دائم التغير.

فعلينا أن نضع رؤية استراتيجية جديدة تشمل الجهات الفاعلة والوقائع الجديدة حتى تستمر أهمية عملنا وحتى يكون لنا تأثير بناء على الأحداث الدولية. وهذا يعني التخلي عن بعض الممارسات البرلمانية العتيقة وإعادة تأكيد الثقة في النظام وفي ضرورة العمل المتوازن والتكاملي بين الأجهزة الرئيسية في المنظمة.

ونحن نعتبر المقترحات الواردة في التقرير جزءا من مجموعة إجراءات لا تتخذها الأمانة العامة فحسب بل وسائر الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة كي يتسنى إحراز تقدم في عملية لإصلاح كبير ومتواصل. ونقدر الصراحة والوضوح اللذين يعرض بهما تقرير الأمين العام الحالة الراهنة فيما يتعلق ببعض جوانب المنظمة وهذا التركيز يساعدنا على تحديد أوجه القوة وأوجه الضعف.

وواضح أن التنفيذ الكامل للتدابير التي يقترحها الأمين العام يتطلب مشاورات واسعة وإرادة سياسية من الدول الأعضاء. فثمة إمكانيات مختلفة تدور مناقشاتنا حولها. وعلى هذا فنحن نؤيد الاقتراح بإنشاء فريق عامل رفيع المستوى مفتوح باب العضوية يعمل بصورة غير رسمية. وعلينا أن نكفل أن تحظى العملية بزخم حقيقي من أعلى مستويات وفودنا. وعلى أي حال، علينا أن نوضح على وجه السرعة طبيعة العملية والجدول الزمني لمناقشاتنا المقبلة. وعلينا ألا نفوّت فرصة اعتماد القرارات الهامة الضرورية واعتمادها الآن.

وثمة جوانب معينة نود التعليق عليها. ففيما يتعلق بالميزانية، نرى أن المنظمة أحرزت تقدما هاما بصدد التخطيط والشفافية والمساءلة والانضباط المالي. ونلاحظ

بارتياح علاوة على هذا زيادة ترشيد عمل المنظمة وتحسين استغلال الموارد المتاحة.

وتوافق المكسيك على رأي الأمين العام المعرب عنه في الإجراء ١ من تقريره وهو أن تعرض أولويات إعلان الألفية بصورة أفضل في الميزانية البرنامجية. غير أن القلق يساور وفدي إزاء إمكانية البعد عن بعض الأولويات في تلك الممارسة، ومن ذلك نزع السلاح ومكافحة المخدرات، حتى وإن وردت بالكامل في الخطة المتوسطة الأجل. ولذا يهم وفدي أن يعرف كيفية تنفيذ ذلك الاقتراح، إذ لا يجوز تغيير التوازن الدقيق بين الأولويات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل.

كذلك يرى وفدي أن علينا أن نناقش الإجراء ٢١ (د) بروية بما يتيح للأمين العام قدرا من حرية التصرف في الميزانية. ونرى أن المعيارين اللذين ينبغي تطبيقهما في مناقشاتنا لهذا الموضوع هما الثقة في الأمانة العامة وضرورة وجود آليات للإشراف تحدد بوضوح أطرا مرجعية يستطيع الأمين العام في نطاقها أن يستغل تلك القدرات.

وتولي المكسيك أولوية عالية لموضوع حقوق الإنسان وتتفق عموما مع المقترحات الواردة في التقرير في ذلك الصدد. ونرى أن تعزيز مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية. وينتظر وفدي التقرير باهتمام كبير وينتظر الخطط التي تصاغ لتنفيذ الإجراءات ٢ إلى ٥ من تقرير الأمين العام.

أخيرا، يرى وفد بلادي أن الموارد البشرية هي أثمن ما تملكه البلدان والمؤسسات من أصول. ونحن نتفهم حرص الأمين العام على أن تكون الأمم المتحدة خيارا جذابا لمن يعملون فيها. ونحن ندرك أن إدخال أساليب العمل العصرية سيتطلب مرونة أكبر. ومع ذلك، نرى أنه ينبغي لثقافة العمل الجديدة التي يقترحها الأمين العام أن تشمل الخضوع للمساءلة كإحدى أولوياتها الرئيسية.

ونكرر تقديرنا للأمين العام على مقترحاته القيمة. من الواضح أن الهدف منها هو ضمان أن تكون منظمتنا أكثر فعالية وأن يكون لها نهج أوضح فيما يتعلق بالأولويات. وسيعمل وفد بلادي مع رئيس الجمعية العامة والأمين العام لتحقيق هذه الأهداف.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية): يسعدنا جدا أن معالي الأمين العام، السيد كوفي عنان، استهل فترة ولايته الثانية بجملة من المقترحات ترمي إلى أن تكرس الأمم المتحدة جهودها لتنفيذ الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء في سلسلة المؤتمرات الدولية الكبرى، وفي مقدمتها إعلان الألفية. وفي مناسبات سابقة، أتيحت لوفد بلادي الفرصة للإعراب عن موقفه المبدئي تجاه ما عرضه الأمين العام من إصلاحات، كما ترد في الوثيقة (A/57/387). ومع ذلك أرجو أن تسمح لي الجمعية بالإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية. وقبل أن أقوم بذلك، أود أن أقول إن وفد بلادي يؤيد بالكامل ما ورد في البيان الذي أدلى به مندوب فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧، ومندوب جنوب أفريقيا باسم الاتحاد الأفريقي، ومندوب مصر الذي تحدث باسم المجموعة الأفريقية.

لقد حدد الميثاق مهام واختصاص كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة. وقد اضطلعت هذه الأجهزة بأعمال تجسدت في الإنجازات الكثيرة فيما مضى من عمر هذه المنظمة. وقد شهدت الفترة منذ اعتماد إعلان الألفية تقدما أيضا في مجالات عدة رغم التحديات غير المتوقعة. ومع ذلك، فإن من الصحيح القول إننا ما زلنا نريد أمما متحدة أقوى، ولذا فإن العمل باتجاه تفعيل دور أجهزتها أصبح أمرا ملحا وضروريا. والأمين العام يستحق الشكر الجزيل على

مبادرته الجديدة. فهو بذلك استجاب إلى الرغبة التي عبر عنها رؤساء الدول والحكومات منذ عامين، حينما أكدوا تصميمهم على جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في سعيها لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

فيما عُرض من إصلاحات، لاحظ وفد بلادي إشارة الأمين العام إلى أن هناك حاجة إلى تقوية دور الجمعية العامة. وهذه مهمتنا نحن الدول الأعضاء. إن انتخاب رئيس الجمعية العامة ونوابه ورؤساء اللجان الرئيسية قبل ثلاثة أشهر من بدء أعمال الدورة السنوية للجمعية العامة خطوة في الاتجاه الصحيح. ولكن هناك جوانب أخرى يتعين معالجتها. فلم يعد من المقبول أن تستمر الجمعية العامة في إصدار قرارات من المعروف سلفا أنها لن تجد طريقها إلى التنفيذ. ونحن في حاجة إلى آلية لمتابعة ما يصدر عن هذه الجمعية من قرارات وإبراز جوانب النجاح وتحديد أسباب الفشل وكيفية معالجتها. ونحن إن لم نقم بذلك في أقرب وقت فإن ما نخشاه هو ترسيخ الانطباع الذي تكون لدى البعض، بأن منصة هذه الجمعية ليست سوى مكان تذرف فيه الدول دموعها وتشتكي من همومها، ولكن لا من مستمع ولا من مجيب.

لقد أصاب الأمين العام عين الحقيقة حينما دعا إلى أن تواصل الجمعية العامة ترشيد جدول أعمالها. ونؤيد مبادرة دراسة بنود معينة كل عامين، لأننا كنا أحد المبادرين بتطبيقها فيما يخصنا من بنود. ونحن نثني على الممارسة التي بدأت في هذه الدورة، وهي إجراء مناقشة مشتركة للبنود ذات المسائل المترابطة، لكننا نعارض بقوة ما يقترحه البعض بحذف البنود التي لم تناقشها الجمعية العامة منذ عدة سنوات، ونصر على أن القبول بهذا الاقتراح مرتبط، بالأساس، بالقرارات التي صدرت تحت البنود المعنية وأن تنفيذ أحكامها من عدمه يجب أن يكون المعيار الأساسي في حذف أي بند من هذه البنود.

قال الأمين العام إن إصلاح الأمم المتحدة لن يكون كاملا بدون إصلاح مجلس الأمن. وهذه نقطة هامة لأنها تنقل رسالة واضحة إلى الدول الأعضاء لكي تظهر الإرادة السياسية اللازمة للخروج من الجمود الذي آلت إليه هذه العملية، فتيسر الإصلاح الذي طال انتظاره، وتجعل تكوين مجلس الأمن يمثل بحق الدول التي وافقت على أن يعمل هذا الجهاز نيابة عنها. ويتفق وفد بلادي مع الأمين العام في قوله بأنه من غير المرجح أن تؤدي عملية لإصلاح المجلس إلى إصلاحه عندما تقتصر على زيادة عدد أعضائه. وهذا يعني أن تحسين طرق وأساليب عمل مجلس الأمن لها نفس القدر من الأهمية بل ويزيد. ولا ننكر ما أُحرز من تقدم في هذا الشأن ولكن ذلك لا يكفي. فهناك حاجة إلى المزيد من التحسينات وتقنينها لتفادي أوجه القصور الملحوظة. ويسعدنا أن الأمين العام يقف مع المطلب الرامي إلى أن يضفي المجلس الطابع المؤسسي على التغييرات الأخيرة في ممارسته لأعماله.

ويرى الأمين العام أن على مجلس الأمن الرجوع إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمساعدته في معالجة ما ينظر فيه من قضايا. وهذه رسالة أخرى إلى أعضاء هذه المنظمة وإلى أعضاء مجلس الأمن أيضا لبذل جهود إضافية من شأنها تعزيز مصداقية وفعالية عمل المجلس، ومنها تعزيز صلاته مع الأجهزة الأخرى، مثل محكمة العدل الدولية، ومع المنظمات والترتيبات الإقليمية، وأن يمارس أعماله بالمزيد من الشفافية، وأن يتبع نهجا شاملا في معالجة المنازعات وتسويتها، مع المراعاة الكاملة للحياد والموضوعية والابتعاد عن الانتقائية وسياسة الكيل بمكيالين والتعامل بمعيارين، وكذلك معالجة امتياز النقض الذي أعاق أداء المجلس وحال دون قيامه باتخاذ قرارات بشأن مسائل تركت آثارا وخيمة على السلم والأمن الدوليين.

وحدد الأمين العام المجالات التي ينبغي تعزيزها في عمل المنظمة، وقال إن الاجتماعات التي عقدت في العام المنصرم وما قبله كانت كثيرة ومتلاحقة لدرجة أن بعض الدول لم تتمكن من حضورها، ناهيك عن المساهمة في أعمالها بفعالية. وفي الوقت الذي نعترف فيه بما حققته المؤتمرات الدولية من نتائج، خاصة تجاه تعزيز الوعي الدولي وأهمية زيادة تكاتف الدول للنهوض بالتنمية، فإن وفد بلادي يحبذ قيام دعوة الأمين العام بتوجيه إلى الدول الأعضاء لضبط النفس وتفادي عقد مؤتمرات رئيسية إضافية إلا بناء، كما قال، على توجيه رفيع المستوى في أمر يخص مسألة جديدة تستدعي بلورة موقف دولي مشترك بشأنها.

ونحن نتفق مع القول بأنه لا فائدة من إصدار تقارير لا لزوم لها، ونؤيد النهج الرامي إلى أن تكون التقارير التي يتم إصدارها في المستقبل أقل عددا وأقصر طولا وغنية في المضمون. وما نؤكد عليه بالأساس هو أن تكون هذه العملية شفافة، وتأخذ في الاعتبار بالدرجة الأولى التشاور مع الدول المعنية بالأمر. ولا نجد أية صعوبة في القبول بفكرة إعداد تقارير موحدة في شأن الولايات ذات الصلة، مثل تلك المتعلقة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، وتقديم المساعدات الإنسانية والغوثية، على أن تُقدم هذه الوثائق في الوقت المناسب، وبكافة اللغات. ويستحق الأمين العام الثناء لتصميمه على تكييف برنامج عمل الأمم المتحدة بشكل يساعد على كفالة تحقيق أهداف إعلان الألفية، وما أسفرت عنه المؤتمرات الدولية الرئيسية. ونرى أن إنشاء آلية لمتابعة تنفيذ ما صدر عن هذه المحافل الهامة وتقييم ذلك يعد أمرا بالغ الأهمية.

ونرحب بتصميم الأمين العام على تعميق فهم الأمم المتحدة للأسباب المختلفة للصراعات، ومساعدة البلدان في مواجهة ما ينجم عنها من تحديات، وعزمه على تعزيز قدرة المنظمة على التصدي للتهديدات العسكرية، وبأن تكون هذه ضمن ما ستضعه المنظمة من أولويات. ومن وجهة نظرنا، فإن المهم في هذا الإطار حشد المزيد من الدعم للحملة الدولية للقضاء على أسلحة الدمار الشامل في جميع الدول، وبدون تمييز. ونعتقد أن دور الأمم المتحدة ينبغي ألا يقتصر على تقديم المشورة ومساعدة البلدان في تعزيز أطرها التشريعية والإدارية لمكافحة الإرهاب. فالمطلوب هو أن تقود المنظمة الجهود الدولية لبحث جذور الإرهاب وتعريفه وعلاجه وفق رؤية شاملة تراعي شواغل ومصالح وأمن الجميع.

إن كثرة وتعدد الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وطلبها لتقارير دورية ألقى أعباء إضافية على كل الدول وخاصة النامية منها. وثمة وجاهة في المقترح الرامي إلى أن تقدم كل دولة تقريرا موحدا يوجز امتثالها للالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب هذه الصكوك، فمن مزايا هذا الإجراء تجنب التكرار وتخفيف الأعباء المالية والبشرية. ومع ذلك فلا بد من القول إن هذه الفكرة في حاجة إلى المزيد من الإيضاحات، ونترقب ذلك ضمن التوصيات التي سيعرضها في هذا الشأن المفوض السامي لحقوق الإنسان. ولن نتجاوز طرح الأمين العام بالترويج لمعايير أفضل لحقوق الإنسان، فهذه مسألة جديرة بالاهتمام وما ينبغي مراعاته في هذا المجال البالغ الحساسية هو الحياد والموضوعية واللاانتقائية واختلاف المعتقدات والثقافات بين الأمم والشعوب.

إننا نثمن عاليا إسهامات الأمم المتحدة لمساعدة أفريقيا لكي تتصدى لما تواجهه من تحديات مختلفة. ويسعدنا جدا أن الأمين العام أكد من جديد على أن هذه القارة ما زالت تأتي في صدارة أولويات المنظمة. ونرى بأن ما أنيط لمستشار المهام الخاصة في أفريقيا يأتي في هذا الإطار. ومن المهم أيضا أن تواصل الأمم المتحدة جهودها لكي تحتل القارة هذه المرتبة على الأصعدة الدولية الأخرى حتى تجني

الدول الأفريقية ثمار ما تضطلع به من جهود على المستويات الوطنية.

إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني تطور على مر الزمن، ولكن، كما ورد في تقرير الأمين العام، ليست هناك ضوابط تحكم هذا التعاون. وهذا ما لاحظناه في العديد من المؤتمرات الدولية، وآخرها مؤتمر قمة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة. وفي الوقت الذي نؤكد فيه على الطابع الحكومي للأمم المتحدة، فإن أحد الجوانب التي ينبغي أن يعالجها فريق الشخصيات البارزة، الذي يعتزم الأمين العام إنشاءه، هو وضع القواعد التي تكفل مشاركة أكبر عدد ممكن من المنظمات غير الحكومية، خاصة من البلدان النامية، في الأنشطة الدولية. فكما قال الأمين العام، وهذا صحيح، فإن مشاركة المنظمات من هذه البلدان قليلة جدا مقارنة بتلك الآتية من البلدان الصناعية.

لقد طرح الأمين لعام عددا من التدابير لتبسيط دورة التخطيط والميزنة. وفيما نراه فإن تخفيض الفترة التي تغطيها الخطة المتوسطة الأجل إلى عامين من شأنه أن يجعلها أقرب إلى خطة قصيرة الأجل، وقد لا تكون الفترة المقترحة كافية لإنجاز الأهداف والأولويات التي تحتاج في العادة إلى مدة أطول. ووفد بلادي يوافق على منح الأمين العام المرونة اللازمة في نقل الموارد ولكن في أضيق الحدود ووفقا لمعايير واضحة ومبررات كافية ومقنعة تفاديا لأية أضرار قد تلحق بالبرامج والأنشطة التي صدرت بشأنها ولايات تشريعية. ونحن دائما مع الاتجاه الرامي إلى أن يتم شغل الوظائف بالأمم المتحدة بموظفين من أفضل الكفاءات، على أن يراعى في هذا الشأن تحقيق التوازن بين رعايا الدول الأعضاء ووضع تاريخ محدد لهذا الغرض، وفي هذا الصدد، فإننا نشجع الأمين العام في عزمه على الاتصال بانتظام بالمؤسسات الأكاديمية، خاصة في الدول غير الممثلة أو ناقصة التمثيل، ومن بينها بلادي، لاجتذاب موظفين يكرسون حياتهم لخدمة الأمم المتحدة في أي مكان. إن إيجاد إمكانيات تعاقدية أطول أجلا للموظفين الأكفاء فكرة جديرة بالاهتمام خاصة فيما يتعلق بالمهام ذات الطبيعة الخاصة، ولكن من المهم تفادي أن لا يؤثر ذلك على تعيين عناصر جديدة تتوفر لديها القدرات اللازمة للاستجابة لمتطلبات المنظمة.

ختاما، فيما يقع في اختصاص الأمين العام فإنه سيقوم باتخاذ الإجراءات تجاه التوصيات الواردة في التقرير قيد النظر. أما رئيس هذه الجمعية فقد عرض علينا باهتمام ما سيقوم به في الأيام المقبلة وبعدها بشأن الإصلاحات المعروضة من الأمين العام وتقع في نطاق اختصاص الدول الأعضاء. وأؤكد لكم بأن وفد بلادي سيشارك بإيجابية في هذه العملية. ويمكن للرئيس أن يعول على تعاوننا في هذا الشأن.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل فترويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في وقت سابق من هذه المناقشة. ويود الوفد الجامايكي أن يضيف بعض التعليقات الخاصة به، بعد أن درس تقرير الأمين العام عن ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“. ونحن نعتبر الاقتراحات الواردة في التقرير مبادرات هامة للإصلاح، ونؤيد أهدافها.

التقرير يبني على عملية بدأت في ١٩٩٧ ويقترح إجراء تكييفات لزيادة الفعالية في عمليات الأمانة العامة. ونحن نهنئ الأمين العام على رؤيته للتحديث التي ترمي إلى زيادة الفعالية في الترتيبات الإدارية من أجل تقديم خدمة محسنة إلى الدول الأعضاء.

إن أهداف الألفية الإنمائية، وكذلك نتائج المؤتمرات العالمية التي عقدت في العقد الماضي، أرست مبادرات جديدة تستهدف، في جملة أمور، تحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية وأيضا تسوية الصراعات بالطرق السلمية، ومواجهة التهديدات الجديدة الآخذة في الظهور للأمن الدولي. ونحن نتفق على أن من الضروري بوضوح للأمم المتحدة أن تكيف برامجها للوفاء باحتياجات وأولويات العصر. ولذلك تؤيد جامايكا الإجراء (١) الذي يعتزم مواءمة الميزانية البرنامجية مع الأولويات المتفق عليها في إعلان قمة الألفية.

ونحبذ أيضا الاقتراح الخاص بخطة متوسطة الأجل أقصر وأكثر استراتيجية، تغطي سنتين بدلا من أربع سنوات. ونعتقد أن هذا من شأنه أن يسمح على نحو أفضل بإجراء تكييفات واقعية في إطار دورة أقصر للميزانية.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، توافق جامايكا على أن الأمم المتحدة لها دور هام تضطلع به في تعزيز حقوق الإنسان. ونلاحظ التقدم المحرز في تعزيز أعراف وممارسات حقوق الإنسان وفي مساندة حقوق الإنسان على المستوى الوطني. ولذلك، نؤيد الاقتراح بتبسيط الآلية في إطار مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وهذا ينبغي أن يسفر عن ترتيبات أفضل تتسم بتعاون أكبر بين المكتب والحكومات وعن خفض في حجم متطلبات الإبلاغ الشاقة الراهنة.

ونؤيد أيضا دعم توفير إعلام عام بشأن أنشطة الأمم المتحدة. ونرحب بشكل عام بالاقتراحات الخاصة بتغيير وضع إدارة شؤون الإعلام.

فيما يتعلق بمراكز الأمم المتحدة للإعلام، يعترف وفدي بالدور الهام الذي تقوم به هذه المراكز في نشر المعلومات على المستوى الوطني. وبالنسبة للبلدان النامية، هذه المراكز أداة مفيدة لتوعية الناس بدور الأمم المتحدة الحيوي وبكيفية عملها من أجلهم. ونحن نلاحظ أن التقرير يقترح ترشيد تلك المراكز حول محاور إقليمية، بدءا بأوروبا. وندرك ضرورة تخفيض النفقات المرتبطة بالحفاظ على تلك المراكز إلى الحدود الدنيا، لكننا نحذر من أن أية خطط أخرى لإضفاء الطابع الإقليمي عليها ينبغي أن تراعى فيه الاحتياجات الخاصة للمناطق المتأثرة.

من الواضح أن تكامل مكتبات الأمم المتحدة عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات مفيد في تحسين الحصول على المعلومات. ووفدي يؤيد التدابير التي تحقق أنظمة أكثر فعالية. وإنشاء مدخل الكتروني متعدد اللغات للتوصل إلى مجموعات الأعمال الأدبية والفنية والوثائق والمعلومات خطوة إيجابية جدا، ولكن يجب مراعاة حالة البلدان التي قد لا تكون لديها القدرة التكنولوجية للحصول على هذه المعلومات، وذلك، نعتقد أن توصيل المعلومات ينبغي أن يكون مرتبا ترتيبا جيدا بحيث يتيح للبلدان النامية ذات القدرات التكنولوجية المتنوعة القدرة على تلقي الخدمة.

أما تبسيط التقارير وإدارة المؤتمرات والاجتماعات، فهما مجالان من المجالات التي تحتاج إلى إصلاح. ووفد بلادي يوافق على الرأي بوجود ازدواجية زائدة عن الحد في مجال كتابة التقارير. وينبغي بذل كل جهد ممكن للحد من تلك الازدواجية. ونوافق أيضا على الحاجة إلى تبسيط التقارير لجعلها أكثر ترابطا وتركيزا، وعلى ضرورة خفض كمية التقارير وطولها وتواترها دون التضحية بنوعيتها أو شموليتها.

وقد ثبت أن تحسين التنسيق فيما بين الأجزاء المكونة للأمم المتحدة يمثل وسيلة فعالة للتصدي للتحديات، ولا سيما تلك التي تواجهها البلدان النامية. وجامايكا تؤيد الاقتراح الرامي إلى وضع خطة تنفيذية تشمل عملية برمجة مشتركة، وتجميع الموارد المشتركة لمكاتب الأمم المتحدة القطرية. ونرى أن تقديم التعاون التقني للبلدان النامية يتسم بأهمية خاصة. ونجد لزاما علينا، في هذا الصدد، أن نعرب

عن بعض القلق إزاء الاقتراحات المذكورة في الفقرتين ٥٠ و ٥١ فيما يتعلق بإدماج حقوق الإنسان في الأنشطة التنفيذية على المستوى القطري. وينبع قلقنا من احتمال تحويل الموارد لهذا الغرض من المجالات التقليدية للتعاون التقني. وبالتالي، فإننا نتطلع إلى التقرير الذي سيقدم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وإلى توضيح للأدوار والمسؤوليات في مجال التعاون التقني.

وهناك جانب مهم من الإصلاحات الجديدة، وهو نظام تخصيص الموارد للأولويات. واقتراح الأمين العام بتبسيط وتقصير دورة التخطيط والميزانية، يبدو لنا اقتراحا عمليا وقابلا للتطبيق. ووضع خطة متوسطة الأجل تغطي سنتين بدلا من أربع سنوات سيكون من شأنه تسهيل إجراء تعديلات عملية للوفاء بما يستجد من متطلبات، وبالاحتياجات الآنية. وستقوم الحاجة، بالطبع، إلى إجراء بعض التعديلات في دور لجنة البرنامج والتنسيق، وهذه مسألة ستحتاج إلى مزيد من المناقشة.

وتؤيد جامايكا الرأي بأن تأثير المنظمة وحيويتها يتوقفان على وجود مجموعة من الموظفين المدنيين الدوليين الذين يكرسون حياتهم المهنية لخدمة الأمم المتحدة. وعليه، فإن وضع سياسة شاملة للموارد البشرية يعد عنصرا أساسيا لضمان أن تجتذب الأمم المتحدة موظفين على مستوى عالٍ من الكفاءة وتحتفظ بهم. وفي هذا الصدد، نرحب بتدابير الإصلاح الجارية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، والتي تهدف إلى التشجيع على تنقل الموظفين، وتوسيع فرص موظفي فئة الخدمات العامة، ورفع معنويات الموظفين، وتجديد شباب الأمانة العامة للمنظمة.

وختاما، نتطلع إلى المشاركة في عملية تسمح لجميع الدول الأعضاء بالمساهمة في التوصل إلى موقف توافقي بشأن المبادرات المقترحة في تقرير الأمين العام. ذلك أن تعزيز الأمم المتحدة عملية تهمنا جميعا. ومن الواجب إذن تنظيمها وإصلاحها على نحو يخدم مقاصدنا المشتركة. وجامايكا، كعهدها دائما، على استعداد للقيام بدورها.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحي لي في البداية أن أعرب مرة أخرى عن مدى سعادتنا لرؤيتك، سيدتي، تترأسين هذه الجلسة التي تعقدها الجمعية العامة لمناقشة هذا البند المهم من بنود جدول الأعمال.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، كوفي عنان، على تقريره المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' (A/57/387).

ووفد بلادي يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية مصر العربية متوسعا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، في ورقة أفريقيا غير الوثائقية.

ونؤمن بأن تقرير الأمين العام جاء في وقته المناسب. وأقول ذلك، لأننا اعتمدنا قبل سنتين إعلان الألفية وأهدافه الإنمائية للألفية. ونعتقد أن تلك الأهداف لا تشكل فحسب ما ينبغي أن يعرّف بأنه الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي، بل إنها أيضا ستكون بمثابة المعيار الذي سيُحكم به على جهودنا الجماعية بعد انقضاء عقد أو نحو ذلك. فالاستعراضات السابقة للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا كان ينقصها الكثير، وهي مشكلة كانت واضحة بشكل خاص بالنسبة للقارة الأفريقية. وأود أن أقول أيضا إن التقرير جاء في وقته المناسب من حيث الحاجة إلى إدارة البرنامج الحالي لتعزيز الأمم المتحدة بشكل سليم، وذلك لتحسين فعالية المنظمة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو أكمل. وفي هذا السياق، نرحب بنية الأمين العام على أن يقدم للجمعية العامة، عام ٢٠٠٣، ميزانية برنامجية نقحت تنقيحا شاملا لكي تبرز بصورة أفضل الأولويات المتفق عليها في جمعية الألفية.

إن الجمعية العامة تنظر الآن في برنامج الأمين العام لإجراء المزيد من التغييرات، في وقت رحبت فيه الجمعية العامة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأعربت الدول الأعضاء عن تأييدها الكامل لهذه المبادرة. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الأمين العام بأن يحسن تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي، في بحثهما للقضايا المتصلة بأفريقيا.

كما يرحب وفد بلادي بقيام المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بتطوير خطة تنفيذية لتعزيز فعالية تواجد المنظمة في البلدان النامية. ونود، في الوقت ذاته، أن نشجع المجموعة الإنمائية على تطوير خطة للتعبئة الفعالة والمتزايدة للموارد المكرسة لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية لأغراض التنمية. ووفد بلادي مستعد أيضا للنظر في طلب الأمين العام المتعلق بتوخي المرونة في إعادة توزيع الموارد بين البرامج، ما إن يتم، بالطبع، توضيح المسائل المتعلقة بالمساءلة والرصد.

وفيما يتعلق بقضايا الموارد البشرية، نؤيد تماما اقتراح الأمين العام بتشجيع تنقل الموظفين عبر منظومة الأمم المتحدة. وإثيوبيا، باعتبارها مقرا من مقار العمل العديدة، على أهبة الاستعداد لتقديم تعاونها الكامل في هذا الصدد. ويسعدنا أيضا أن نحيط علما بنية الأمين العام على زيادة الفرص أمام موظفي فئة الخدمات العامة. وفي هذا السياق، نؤيد طلبه برفع الحصة السنوية من مناصب الفئة الفنية المتاحة لموظفي فئة الخدمات العامة الذين ينجحون في الامتحان، إلى ٢٥ في المائة.

وفي مجال الإعلام، نرحب بتدابير السيد عنان الرامية إلى تحويل إدارة مفتتة وغير فعالة لشؤون الإعلام، إلى إدارة لا تكون في موقف دفاعي حيال الأنشطة الإيجابية العديدة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والتي تشارك فيها حاليا. وهذه الإدارة، لكي يكون لها تأثير، ينبغي أن تناصر بقوة الدعوة إلى التعددية. وما نشهده في العديد من مراكز الإعلام الـ ٧١ المنتشرة حول العالم، هو أنها لا تعطي سوى النزر اليسير من المعلومات، ناهيك عن كون هذه الإدارة لا تفعل شيئا في الواقع للدفاع عن رسالة الأمم المتحدة. والحقيقة هي أن هذه الإدارة تُهاجَم اليوم في أوساط عديدة. والأمين العام يقترح

”ترشيد شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام في شكل محاور إقليمية، بدءا بإقامة محور لإقليم أوروبا الغربية.“ (A/57/387، الإجراء ٨، الفقرة ٧٢)

وهذا من شأنه، وعلى الأقل في أوروبا، أن يضم مراكز الإعلام الـ ١٣ الواقعة في أوروبا الغربية في محور واحد. والقيام بذلك أمر مستحسن تماما، ونحن نؤيده.

ويؤيد وفد بلادي الرأي بإيلاء اهتمام خاص لبلدان بعينها – وأنا أعني هنا بلدانا متقدمة النمو بالذات، تتعرض فيها القضايا التي تدافع عنها الأمم المتحدة لهجوم مستمر من بعض الجهات في تلك البلدان. ففي تلك البلدان – وأنا لست بحاجة إلى ذكر أسمائها لأنها معروفة للجميع – يتعين على الأمم المتحدة أن تمضي قُدما من خلال إدارة شؤون الإعلام التابعة لها لتدافع عن كل القضايا التي ما فتئت تدعو لها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبما أن الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف، فلا يجوز لنا أن نقصِّر في الدفاع عنها. إن الجهة الناطقة باسم الأمم المتحدة المختصة بأداء هذه المهمة هي إدارة شؤون الإعلام. وفي هذا السياق، يؤيد وفد بلادي نية الأمين العام إصلاح تلك الإدارة، التي بدت في رأينا متقاعسة عن أداء مهامها، وذلك لم يكن سببه نقصا في عدد الموظفين أو المراكز أو التوجيهات أو البعثات أو الولايات. وبالتالي، نؤيد المحاولات المقترحة لتغيير ذلك الوضع.

وحسبما يشير الأمين العام في تقريره، فإن التغيير عملية مستمرة وتحتاج الأمم المتحدة إلى أن تتغير وأن تتكيف بما يمكِّنها من التصدي للتحديات التي تواجه الإنسانية وهي: القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، ومكافحة الجهل والمرض والظلم. إننا لا تنقصنا معرفة ما ينبغي لنا أن نفعله. ولا تنقصنا القرارات والتوصيات، فقد اعتمدناها في هذه الجمعية العامة على أعلى مستوى. وبالتالي، فإنني لن أقترح أي جديد منها. والسؤال إذن ليس حول ما إذا كانت هناك حاجة إلى التغيير.

إن السؤال ببساطة هو ما إذا كانت التغييرات يمكن تنظيمها على نحو يجعل الأمم المتحدة أداة فعالة لدرء المخاطرة بتهميش الأغلبية في عملية العولمة الجارية أمام أعيننا. وإذا ما أمكن درء هذه المخاطرة فسيكون عالمنا بخير. أما إذا عجزنا عن درء تلك المخاطرة فإن ما أخشاه هو أن تتحول الأمم المتحدة إلى محفل أو إلى مجرد مجتمع للجدل والنقاش كما أشار البعض. وإنني لعلى ثقة بأنه ليس بيننا أحد يود أن يرى الأمم المتحدة تصبح على هذا النحو. إنني قادم من البلد الذي شهد عجز عصبة الأمم عن أداء واجبها، وكانت هي المنظمة متعددة الأطراف التي سبقت الأمم المتحدة. إن رئيس دولة إثيوبيا آنذاك الامبراطور هيلا سلاسي، وجَّه مناشدة إلى عصبة الأمم، ولم تلق مناشدته تلك آذانا صاغية، ونحن نعرف بالطبع ما حدث لتلك المنظمة نتيجة لذلك. إلا أنني على ثقة تامة بأن ذلك لن يحدث لمنظمتنا ما دمنا نقف وراء كل ما تسانده هذه المنظمة.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيس على إجراء هذه المناقشة حول قضية لها أهمية أساسية لنيبال وللمجتمع العالمي. وأشيد أيضا بالأمين العام على تقريره عن هذا البند من جدول الأعمال وعلى عرضه ذلك التقرير في الجلسة العامة وهو يقدم مادة مناقشتنا الحالية.

ويرحب وفد بلادي بمقترح الأمين العام حول إصلاح الأمم المتحدة ونرى أنه اقتراح جيد ينطوي على احتمالات هائلة لتحسين عمل هذه الهيئة العالمية. وتشكل المجموعة الواسعة من التوصيات التي قدمها خطوة كبيرة تالية في التسلسل المتصل للإصلاحات التي اضطلع بها الأمين العام حتى الآن. ونظرا لأن ذلك المقترح له نتائج بالغة الأثر فإنه يقتضي دراسة متأنية من جانب الدول الأعضاء.

إن الإصلاحات بالنسبة لمنظمة ما لها نفس أهمية الأوكسجين لجسد الإنسان. وبالتالي، ينبغي أن يستمر أوكسجين الإصلاحات في التدفق من أجل إبقاء الأمم المتحدة حية قوية كيما تتمكن من التصدي للتحديات الآخذة في البزوغ في وجهها. وما لم يتحقق ذلك فإن الضمور المؤسسي سيبدأ. وأخذا لهذه الحقيقة في الاعتبار، أبلغنا رؤساء الدول أو الحكومات من خلال إعلان الألفية بما يجب أن نفعله في سعينا المشترك من أجل إقامة عالم أكثر سلاما ورخاء، عالم تُحترم فيه وتُعزز حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون. كما أن مؤتمرات مونتيري والدوحة وجوهانسبرغ أخبرتنا كيف نحقق ذلك وأننا نحتاج، لكي نفعل ذلك كله، إلى أمم متحدة أقوى.

وتتفق نيبال بشكل عام مع تشخيص الأمين العام للعلل التي تعاني منها الأمم المتحدة ومع الكثير من وصفاته لعلاج هذه الحالة. فعلى سبيل المثال نتفق معه على الرأي بأن الجمعية العامة بحاجة إلى زيادة ترشيد جدول أعمالها، كما أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه التنفيذية بحاجة إلى تحديد وتنسيق مهامهم على نحو أفضل. وفي الوقت نفسه نرى أيضا أنه لا يمكن أن يكتمل

أي إصلاح للأمم المتحدة دون إصلاحات مجلس الأمن التي تعطلت الآن.

ولكي أكون أكثر تحديدا أقول إننا نؤمن بأن توصيات الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة ستضيف قيمة هائلة لعملنا وللخدمات التي تتيحها هذه الهيئة العالمية لمواطني كوكبنا هذا. ومع ذلك فإننا بحاجة إلى مزيد من التفاصيل الفنية حول غالبية توصياتها، إن لم يكن كلها، قبل التوصل إلى قرار أكثر استنارة. لذلك، يحث وفد بلادي الأمين العام على أن يقدم بسرعة التفاصيل الضرورية التي توكد وجاهة توصياته. ومع هذا، أود أن أدلي ببضع ملاحظات عامة في هذه المرحلة حول بعض المقترحات المحددة التي طرحها الأمين العام.

ثمة ضرورة واضحة لمواءمة ميزانية الأمم المتحدة مع أولوياتها ولاستعراض أوجه الصلة بين الميزانية والخطة متوسطة الأجل بحيث تتم المحافظة على أهمية كل من الميزانية والخطة. وثمة حتمية أخرى تقتضي استعراض صيغة الميزانية وآليات تجهيزها بغية تبسيطهما معا. وفي هذا الصدد، قدم الأمين العام توصيات جادة بعيدة الأثر، وهي تستحق في رأي وفد بلادي دراسة متعمقة شاملة من جانب جميع الدول الأعضاء قبل التوصل إلى أية نتيجة بشأنها. وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في مسألة المرونة فيما يتعلق بإعادة توزيع موارد الميزانية في سياق ضرورة احتفاظها بمراقبتها التشريعية على الميزانية.

تعدُّ مسألة تحسين إدارة حقوق الإنسان وتبسيط متطلبات تقديم التقارير من المسائل الحيوية بالنسبة لنا جميعا بحيث يصبح بإمكان الدول الصغيرة والفقيرة أيضا أن تفي بالتزاماتها. كما أننا ندرك بشكل عام أن هناك حاجة إلى إعادة توزيع مناصب إدارة شؤون الإعلام، وإصلاح مكتبة الأمم المتحدة بغية توفير خدمة أفضل للدول الأعضاء، وخصوصا من البلدان النامية.

ومن شأن إعادة هيكلة مراكز إعلام الأمم المتحدة أن تضرّ بمصالح البلدان النامية الفقيرة في مجال المعلومات إذا ما أدت إلى إضعاف مراكز الإعلام في تلك البلدان أو إغلاقها.

وبينما نرحب بالتدابير الرامية إلى جعل التقارير أكثر تحليلا وأشد تركيزا وتوحيدا، تشدد نيبال على ضرورة توخي الحذر حتى لا تؤدي هذه العملية إلى مساس بالنوعية التي تريدها الدول الأعضاء في الوثائق أو بتوافرها.

ونتفق تماما مع الأمين العام على أنه توجد حاجة ملموسة إلى تخطيط أفضل لعقد الاجتماعات والمؤتمرات الرسمية. وبوصفنا وفدا صغيرا يحاول أن يجاري النطاق المذهل لأعمال الأمم المتحدة، نعرف مدى المشقة والصعوبة التي تنطوي عليها تغطية الاجتماعات العديدة ذات الأهمية الحاسمة لنا حين تتزامن في الانعقاد. بيد أن التخطيط الأفضل للاجتماعات والمؤتمرات ينبغي ألا يستسلم للانتقائية في إجراء المشاورات.

وبالرغم من أن الجهود المبذولة لتجميع الموارد على نطاق المنظومة من أجل تحسين الاتساق والتعاضد والفعالية في منظومة الأمم المتحدة جهود جديرة بالترحيب، يلزم أن نعرف كيف سينفذ هذا الاقتراح. وما يشغلنا هو أن لا ينتقص هذا من أولوية الأجزاء المكونة للأمم المتحدة ومن تركيزها، أو أن يحرمها من الدينامية في أنشطتها.

وقد طال انتظار المبادرة الرامية إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات على نطاق واسع من المسائل والعمليات التي تعالجها الأمم المتحدة. بيد أننا نود أن نطلع على معلومات أكثر تفصيلا بشأن هذه المسألة. و نحن مقتنعون في الوقت

ذاته بأنه يجب ألا تختزل الإدارات التي ينتظر منها المساعدة في تنفيذ نتائج مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ أو ينتقص من قدراتها في أثناء ذلك. وفي هذا السياق، نعرب عن تأييدنا الكامل لتعزيز مكتب المستشار للمهمات الخاصة في أفريقيا.

وتؤيد نيبال معظم التدابير التي لخصها الأمين العام والرامية لتحسين إدارة الموارد البشرية في الأمم المتحدة. بيد أننا كنا سنقدر له إدراج تدابير للرد على أسئلة هامة من قبيل الكيفية التي تتم بها زيادة الكفاءة، والتخلص من الزيادات غير المرغوبة، والربط بقوة بين المتطلبات الأساسية والأداء. وبالمثل، كان يمكن أن يخفف من شواغلنا الطويلة الأمد اتخاذ الخطوات للقضاء على الفاقد وتحسين كفاءة المنظمة وإزالة الاختلال الجغرافي الخطير القائم في الخدمة المدنية بالأمم المتحدة.

وقد خلصت من خبرتي الطويلة بالإصلاحات الإدارية إلى الاستنتاج التالي: من يريد الإبقاء على الوضع القائم ينبغي أن يسعى للإصلاح التدريجي. ومن يريد الإصلاح التدريجي ينبغي أن يسعى لتحقيق إصلاح طموح. أما الذي يريد إصلاحا جذريا فليس بمصلح على الإطلاق. بيد أنه لابد لنا من أن نصلح، إذا أردنا الحفاظ على أهمية المنظمة وحيويتها.

وتشكل موجة الإصلاحات الثانية التي يضطلع بها الأمين العام خطوة كبيرة للأمام في الاتجاه الصحيح. وينبغي أن نشجعه على تنفيذ تلك التوصيات التي تقع بالفعل ضمن ولايته. غير أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تدرس بصفة عاجلة وبإمعان التوصيات التي تستدعي إسناد ولايات جديدة للأمين العام. وذلك شيء يجب أن نفعله متى توافرت المعلومات التفصيلية. ونرى أن ذلك سيكون النهج الصحيح في التقدم للأمام.

وأود أن أؤكد للرئيس أن وفدي سيقدم تأييده الكامل للجهد الذي يبذله لتيسير الاضطلاع بالإصلاحات المقترحة في أقرب وقت ممكن.

السيد ستانسلاوس (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): إن تقرير أميننا العام ذي الرأي الثاقب، وهو التقرير المتسم بحسن التوقيت وثراء الفكر والتطلعية، المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء مزيد من التغييرات'' (A/57/387) الذي نناقشه الآن، يمكن إذا جرى تقييمه بشكل موضوعي ومخلص أن يعزز برنامج عملنا لسنوات قادمة.

ولتعزيز الأمم المتحدة، التي بلغت عامها الثامن والخمسين من الخدمة المفيدة البناءة والإنسانية لبني البشر، يجب أن نشترك بشكل مجرد عن الهوى في تحليل ذاتي ونقد ذاتي بالنسبة لطريقة العمل في منظمتنا ولأسلوبها في التعايش. وأعتزم أن أتطرق بإيجاز إلى النقطة الأولى، وأن أترك الثانية أخذا بمبدأ تقسيم العمل لزملائي الذين يفوقونني حذقا وفلسفة.

إذا شمل برنامج للتغيير تغييرا أو إصلاحا نحو الأفضل، فيجب علينا نحن الدول الأعضاء أن نرتقي إلى مستوى للتحدي ونقدم بجرأة على إدخال التدابير التصحيحية.

وعادة ما تمارس ديناميات التغيير بثلاث طرق، حتى حين يكون التغيير إيجابيا ومرغوبا فيه. فأولا، يكون هناك شك، تعقبه المقاومة، ثم يأتي القبول في النهاية. وفي كثرة السنين التي ناقشنا خلالها إصلاح الجمعية العامة ومجلس الأمن دلالة كافية على صحة ذلك.

أين نحن الآن – هل في مرحلة الشك أم في مرحلة المقاومة أم في مزيج من المرحلتين؟ ومتى نقبل بأن الأشياء اليقينية قليلة جدا في هذا العالم، ولكن الشيء اليقيني الوحيد هو التغير؟ فالتغير أمر حتمي. وأحيانا يكون إلى الأفضل،

وأحيانا إلى الأسوأ. ولذلك يجب أن نكون شديدي الحذر بشأن إحداث التغيير.

بعد هذه المقدمة، لابد وأن يكون المرء فاقدا البصر في إحدى عينيه وغير قادر على الرؤية بالأخرى حتى لا يميز أن أقل التغييرات التي يمكن للأمم المتحدة الاضطلاع بها بداية من حيث العناء وأكثرها اقتصادا في التكلفة هو خفض عدد البيانات والتقارير وطولها. ولكي نفعل ذلك، لابد من أن تتوافر لدينا الإرادة السياسية اللازمة لأن نتغلب على إدماننا التشويش والخطابة الرتيبة، الأمر الذي يعفينا من تحمل عقوبة لفظية مفرطة جديدة. بيد أن ما هو أهم من ذلك أن نفكر في الوقت والمال الذي يمكن توفيره لو أننا استطعنا فقط تغيير أسلوب عملنا في هذا الشأن. ويمكن للمنظمة أن تفيد كثيرا بتجميع بنود جدول الأعمال المتواترة بغرض تحقيق وفر أكبر في الوقت والموهبة والمال.

يضاف إلى ذلك أنه يمكن فيما يبدو تبسيط بنود جدول الأعمال المختلفة التي تخصصها الجمعية العامة للمناقشة والموافقة عليها، سواء بالتصويت أو بتوافق الآراء، في كل من اللجان الرئيسية الست، حتى لا يكون داع لإعادة نفس البنود إلى الجمعية العامة لإقرارها. فهذا يبدو إجراء لا ضرورة له، بما أن الوفود يندر أن تغير مواقفها في غضون أيام. ويمكن أن يحدّ تبسيط أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية من الازدواجية والخلط والزيادات غير المرغوبة، وكلها أمور تقلل من الاستغلال السليم لوقتنا.

إن الرئيس جون ف. كيندي يقول في أحد كلمات بالغة العمق ''ينبغي أن نستخدم الوقت كأداة، لا أن نتخذه أريكة''. فالوقت هو حليفنا الأكبر وعُدَّتنا، وإذا عرفنا كيف نحسن توزيعه واستخدامه، فإنه يمكن أن يكون أساس فلسفة للحياة كما ورد في الرسالة التالية.

خذ بعض الوقت للتفكير – فهو مصدر قوة. وخذ بعض الوقت للقراءة – فهي أساس الحكمة. وخذ بعض الوقت للعمل – فذلك ثمن النجاح. وخذ بعض الوقت للهو، فهو سر الشباب الدائم. وخذ بعض الوقت للصلاة، فتلك أكبر قوة على ظهر الأرض. وخذ بعض الوقت للضحك، فهو موسيقى للروح. وخذ بعض الوقت لعمل الخير، فهو السبيل إلى الجنة.

وحرصا على الوقت، تناولت بإيجاز أحد الجوانب الواردة في برنامج التغيير في أساليب عمل منظمتنا – ثرثرة أقل، وإقناع أكثر. وهذا يستدعي إلى الأذهان النصح الإلهي: ''لا تكثر من الكلام، ضع الكثير من المعاني في كلمات قليلة'' (الكتاب المقدس)، فكثيرا ما يكون الكلام حيلة كي لا نقول شيئا. وفضلا عن ذلك، فإن الكثيرين منا يمكنهم ألا يقولوا شيئا وأن يقولوه جيدا. وفي هذا الصدد، أرى أن نصيحة أحد أساتذة الحديث شديدة الصلة بموضوعنا، إذ قال:

''عندما تتكلم، لا بد أن تراعي ثلاثا: أن تتوخى الإيجاز، ولتكن صافي الذهن، ثم قل كلمتك وأمض في سبيلك''.

وقبل أن أمضي، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى إيمان وثقة بلدي ووفدي في الأمم المتحدة، أو برلمان بني الإنسان، مذكرا بالتحية التي وجهها إلى الأمم المتحدة أول وكيل للأمين العام والأطول بقاء في هذا المنصب، وهو السير بريان أوركهارت، الذي تقاعد الآن، حيث قال ''لو لم توجد الأمم المتحدة، لكنا قد اخترعناها''. والأمين العام الأسبق للأمم المتحدة داغ همرشولد، صاحب الذكرى الطيبة، قد عبر بأفضل تعبير فيما يتعلق بمنظمتنا وضعفنا الإنساني، عندما قال: ''ليس القصد من إنشاء الأمم المتحدة أن تأخذنا إلى الجنة، بل أن تنقذنا من الجحيم''.

أخيرا، وكما بدأت بياني بديناميات التغيير، اسمحوا لي أن أختتم بفلسفة التغيير التي وردت على لسان فيلسوف قديم:

”إلهي، هبني السكينة لكي أرضى عن ما لا يمكنني تغييره، وهبني الشجاعة لكي أغيِّر ما يمكنني تغييره، وهبني الحكمة لكي أعرف الفرق“.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): من الصعب دائما أن أتكلم بعد الممثل الدائم لغرينادا. إلا أنني سأتكلم معبرا عن نفسي.

في البداية، يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيانات التي أدلى بها ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧، وممثل جنوب أفريقيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل مصر باسم المجموعة الأفريقية. ويود وفدي أن ينطلق من النبرة الإيجابية لتلك البيانات وأن يقدم بعض الإسهامات الإضافية هنا وهناك.

يتفق وفدي تماما مع اقتراح رئيس الجمعية العامة الذي يقضي بعقد سلسلة من المشاورات الجامعة غير الرسمية عقب اختتام المناقشة العامة. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن تلك المشاورات ينبغي أن تسودها الشفافية والنهج الاستراتيجي، عوضا عن الخوض في تفاصيل تستهلك الوقت، ولا طائل من ورائها وإن كانت تبدو شيقة. ووفدي على اقتناع بأن ميل بعض الوفود إلى مناقشة التفاصيل قد يكون مدفوعا بالطابع التوجيهي الذي اتسم به التقرير ذاته. غير أن تركيزنا ينبغي أن يتجه إلى تقديم التوجيه والقرارات التي من شأنها، بنص كلمات الأمين العام،

”جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في أيدي شعوب العالم“. (A/54/2000، الفقرة ٣٦٧)

إن صفقة الإصلاح، التي أحسن الأمين العام عرضها، هي استمرار للعملية التي بدأها في عام ١٩٩٧، والتي رحبت بها الدول الأعضاء وصدقت عليها. وكانت تلك التجربة مفيدة للغاية، حيث شاركت فيها جميع الدول الأعضاء وكانت نتائجها إيجابية جدا، كما أوضح الأمين العام في تقريره. ويحدونا الأمل بأن تسود نفس الروح هذه المرة أيضا.

وأسارع لأضيف أن المناقشة وإن كانت قد بدأت أمس، إلا أنه كانت هناك بيانات مفعمة بالحيوية واقتراحات محددة، أعتقد أنها ستثري المشاورات غير الرسمية التي ستعقب المناقشة العامة. ويعتقد وفدي أننا يمكن أن نتلافى المناقشات المطولة بشأن الجوانب الفنية لو تسنى للأمانة العامة أن توفر لنا توضيحات إضافية موجزة خلال الاجتماعات غير الرسمية المقبلة. ويمكن إصدار هذه التوضيحات كوثائق رسمية بوصفها تتمة لتقرير الأمين العام أو ملحقا له، حسب الاقتضاء.

اسمحوا لي الآن بأن أتناول بإيجاز بعض مقترحات الإصلاح. وبداية، يود وفدي أن يشيد بالأمين العام على نيته أن يعكس الأولويات التي حددها إعلان الألفية في أعمال المنظمة. ووفدي يحدوه الأمل في أن نزكي جميعا ذلك الهدف. ولأن ذلك الإعلان قد اعتمد في مؤتمر القمة، فإن أملنا أن يكون الانحياز لذلك الهدف على مستوى المنظومة. وقد بادرت الدول الأعضاء، بما فيها بلدي، إلى وضع الأهداف الإنمائية ضمن أولوياتها.

ثانيا، يرحب وفدي بفحوى الاقتراحات الرامية إلى إصلاح وتنشيط الطريقة التي تبلغ بها المنظمة الدول الأعضاء والمجتمع العالمي برسالتها وتطوراتها. إلا أن حذرنا الوحيد موجه إلى الإجراء المتصل بمراكز الإعلام. ويود وفدي أن يشدد على أن مراكز الإعلام في البلدان النامية في حاجة إلى

التعزيز، سواء من حيث الموظفين أو الموارد. ولست في حاجة إلى التأكيد على أن الشعوب في البلدان النامية تتزايد حاجتها إلى الأمم المتحدة ولا تقل.

ثالثا، فيما يتعلق بتعزيز الأمانة العامة، يوافق وفدي على ذلك بشكل عام. مع ذلك ثمة شاغلان ينبغي ألا يغيبا عن بالنا. إن أفريقيا تحتاج إلى ما هو أكثر من الاهتمام الذي ينصب على المظاهر في الأمانة العامة. فمشاكل الصراعات والأمراض والتنمية مشاكل فعلية. ويكتسي التنسيق على هذا المستوى أهمية كبيرة إذا أريد للموارد التي توجه إلى القارة من خلال مجموعة متنوعة من القنوات في أسرة الأمم المتحدة أن تترك الأثر المنشود.

ويشير الشاغل الآخر إلى تحقيق توازن بمهارة في تعزيز البيروقراطية بدون تقويض المشاركة الديمقراطية للدول الأعضاء. ومن المهم أن نبقي نصب أعيننا دائما أن أي تخفيض في عدد الاجتماعات ينبغي ألا يكون على حساب المشاركة الديمقراطية للدول الأعضاء.

رابعاً، يود وفدي أن يشدد على أنه عندما يتعلق الأمر بمقترحات تتصل بمواضيع تتناولها معاهدات، يتعين التشاور مع الدول الأطراف في الاتفاقيات ذات الصلة بشأن التدابير المتوخاة لتبسيط إجراءات الإبلاغ وتنفيذ التزاماتها بموجب تلك الاتفاقيات.

ويوجد في تقرير الأمين العام عدد كبير من المقترحات والملاحظات عن الإصلاح، تتطلب اهتمام الدول الأعضاء واتخاذ إجراء بشأنها. وأعني هنا إصلاح وتوسيع مجلس الأمن وتعزيز الجمعية العامة. ويأمل وفدي أن يخصص الرئيس جلسة رسمية أو عدة جلسات رسمية لمجالات الإصلاح هذه، ليتسنى لنا أن نقول عندما ننهي مداولاتنا إننا غطينا جميع الجوانب.

وبوسعنا أن نعلق على جوانب أكثر في التقرير. ولكن يكفي أن نقول إن العديد من البيانات السابقة تتمشى مع تفكيرنا. ويتعين أن نركز على تعزيز المنظمة، لكي تتمكن الدول الأعضاء من الشعور بالارتياح حيال أنها تخدمها وتستخدمها.

ونحن نعتزم القيام بدور فاعل في المشاورات غير الرسمية. إلا أننا الآن نرحب بفحوى مجموعة الإصلاحات.

السيد ويناويسير (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): هناك قول مأثور من العصور الوسطى: ''الزمن يتغير ونحن نتغير معه''. وبتطبيق ذلك القول على الأمم المتحدة فإننا نستحث بسهولة التفكير بعبارة ''فقط لو كان التغيير بهذه السهولة''. ونحن نستخدم بصورة تلقائية عبارة ''عالم يتغير بسرعة''. إن الإصلاح في عصر العولمة حتمية واضحة لجميع الذين يؤمنون بأن الأمم المتحدة، بوصفها منظمة ذات طابع عالمي، يجب أن تقوم بدور ريادي في وضعنا عملية يُنظر إليها بعين الشك في دوائر عديدة في العالم.

وبالتالي، فإن الإصلاح لا يشكل بالضرورة إدراكا لحقيقة أنه يتعين علينا أن نغير أساليبنا، ومن المؤكد أنه ليس كذلك فحسب – وإن كان ينطوي على قدر كبير من ذلك – ولكن يتعين علينا أيضا أن نتكيف للتصدي للتحديات الجديدة. وبالتالي، من المؤكد أننا نؤمن بالحاجة إلى مزيد من الإصلاحات.

وستكون عملية الإصلاح جزءا هاما من إرث الأمين العام كوفي عنان. فقد أصاب في تعريف الإصلاح بأنه عملية مستمرة وجعله أولوية لكامل مدة ولايته بوصفه أمينا عاما. ونحن نوافق على أنه يتعين اتخاذ قرار استراتيجي بشأن البرنامج المقترح لإجراء المزيد من التغييرات، ومستعدون لتأييد التوجه الشامل والمبادئ الواردة في التقرير المعروض علينا (A/57/387).

العديد من تدابير الإصلاح المقترحة في التقرير قرارات إدارية وتخضع كليا لاستنساب الأمين العام. وهناك تدابير أخرى تتطلب إجراء من الهيئات الحكومية الدولية، مما يضعنا أمام جانب هام من الإصلاح: فعودة بالذاكرة إلى السنوات القليلة الماضية، تجعلنا نستنتج أنه في حين أن تغيرات كبيرة حدثت داخل الأمانة العامة، فإننا بوصفنا دولا أعضاء، لم نقدم ما هو مطلوب منا، أو من المؤكد أننا لم نقدم ما فيه الكفاية. إن إصلاح الأجهزة الرئيسية للمنظمة، وبالتالي تعزيزها، عملية ضرورية، ومقترحات الأمين العام في هذا المجال مفيدة جدا.

المناقشات بشأن الإصلاح تميل إلى التراجع. نبدأ بحماس كبير لما نراه جميعنا ضروريا ونغوص بسرعة في مناقشات مطوّلة حول بعض الجوانب التي يبدو أن لها أهمية خاصة لبعض منّا. والمشكلة أن كل شيء نناقشه في هذا المبنى مهم بشكل خاص لبعض منّا. وبوصفي الرئيس الحالي للجنة الثالثة، أسمع يوميا من جميع الأطراف أنه ينبغي تقليص حجم الوثائق، ولكنني لم أسمع بعد من أي مقدم رئيسي لمشروع قرار أنه ليس ضروريا إعداد تقرير عن تنفيذ قراره. وإذا كنا نفكر أن الإصلاح يأتي من أعمال طيبة يقوم بها الآخرون، فإننا لن ننفذ الإصلاح أبدا.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وبالتالي، فإن مناقشات الإصلاح تسبب الإحباط، ولكننا نؤمن بأن الإصلاح الفعّال ممكن إذا أبقينا نصب أعيننا ما هو مشترك بيننا وقدمنا، على ضوء هذه الخلفية، تنازلات بشأن الأشياء التي قد لا نتفق بالضرورة عليها.

إن مصلحتنا المشتركة تكمن في أن تكون الأمم المتحدة فعالة وذات مصداقية وممثلة حقا. ونحن نرى أن بعض المناقشات التي دارت في الأسابيع القليلة الماضية قد أوضحت هذا الأمر بجلاء، وهو ما نراه هدفنا المشترك في هذه المناقشة وأية مناقشة بشأن الإصلاح. وينبغي أن يمكننا هذا أيضا من التغلب على الفجوة بين الشمال والجنوب التي تبدو أنها ظاهرة مقلقة جدا في مناقشات الإصلاح. فالمسألة تنطوي على مصلحة كبيرة ومشتركة.

إن تركيز التقرير بقوة على إعلان الألفية ضرورة سياسية. فإعلان الألفية ككل والأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية على وجه الخصوص سيشكلان مقياسا هاما لقياس نجاح وفشل منظمتنا برمتها في السنوات القادمة. ولذلك، من الواضح لنا أنه يتعين على الأمم المتحدة أن توازي أنشطتها مع أولوياتها التي حددت في مؤتمر قمة الألفية وفي المؤتمرات العالمية المعقودة أثناء العقد الماضي، لا سيما ونحن في وضع يجب أن نعترف فيه بأننا متأخرون فعلا عن المواعيد المحددة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الطموحة.

وفي النهج الشامل للإصلاح – وهذا ما هو مطلوب – ربما كان ينبغي أن يمتنع المرء عن التعليق على جوانب محددة عن مجموعة تدابير الإصلاح. إلاّ أنه في ضوء المناقشة التي دارت، نود أن نقول في هذه المناسبة إننا نتفق طبعا مع ما أولي من اهتمام لاستعراض مجال حقوق الإنسان في إطار الجهود التي نبذلها للإصلاح. إلاّ أننا لا نعتقد أن هذا قد يخفف من تركيز المنظمة التقليدي والضروري على التنمية. على النقيض من ذلك، نحن نؤمن إيمانا قويا بترابط قضايا السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وتعزيز مجال من هذه المجالات سيؤدي بالضرورة إلى تعزيز المجالات الأخرى أيضا.

والنقاط الرئيسية في التقرير – الاضطلاع بالأمور الهامة، وخدمة الدول الأعضاء بطريقة أفضل، والعمل معا بطريقة أفضل، وتخصيص الموارد للأولويات، والاستثمار في الامتياز – مبادئ نؤيدها تماما وهي انعكاس جيد لما هو لازم لعصرنا. لذلك، نحن نؤيد تصميمكم، يا سيادة الرئيس، على

نيل التأييد السياسي من الجمعية العامة بسرعة لبرنامج إجراء المزيد من التغييرات.

السيد هنتلي (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي ألقاه ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولكننا نريد أيضا أن نعرض بعض آرائنا بشأن تقرير الأمين العام (A/57/387 و Corr. 1). أولا، اسمحوا لي أن أهنئ الأمين العام على تقريره الصريح والمحفز للتفكير وعلى جهوده لتعزيز المنظمة عن طريق محاولة إعمال قبول التغيير في أساليب عملها وفي المنظور الذي جلبه إلى تنفيذ ولايتها. البيروقراطيات الكبيرة عادة ما تقاوم التغيير. ويصاب الأفراد في الجهاز البيروقراطي بالرعب حينما يسمعون بأي محاولة لتبديل طفيف في أسلوب العمل الذي رسخوه عبر العقود. وينسون سبب وجودهم في أماكنهم ويجعلون أسلوب عملهم مهمتهم عوضا عن خدمة مهمتهم الحقيقية. ونظرا لأن الأمين العام تجرأ وسلك طريقا آخر فهو يستحق ثناءنا.

يركز تقرير الأمين العام على مجالين للتغيير: أولا، الهيئات الحكومية الدولية، وثانيا، الأمانة العامة وبرنامج عملها. وفي هذا البيان سنقتصر على إبداء بعض الأفكار الأولية بشأن المجال الأول: الهيئات الحكومية الدولية.

يتفق وفدي تماما مع وجهة نظر الأمين العام بأن الهيئات الحكومية الدولية يجب أن تتغير أيضا. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن التغيير يجب أن يبدأ في الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا بوصفنا ممثلين عن الحكومات. وما لم نتغير، فلن يؤدي تغيير الأمانة العامة بمفردها إلى تعزيز الأمم المتحدة. لذلك السبب، نتفق تماما مع الفقرات ١٥ إلى ٢٤ من التقرير التي تحدد نقاط الضعف في الجمعية العامة: البنود الكثيرة المتداخلة، والمناقشات العقيمة والمتكررة، والتقارير التي تضيّع الوقت، والقرارات المحدودة وبنود جدول الأعمال التي تتكرر كما لو كانت كسورا عشرية دائرية، وازدواجية البنود. ويشير التقرير أيضا إلى ضرورة التركيز بقدر اكبر على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والإصلاح المتجمد بصورة مشينة لمجلس الأمن وكثرة الاجتماعات التي تعقدها الهيئات الحكومية الدولية. إن البعثات الصغيرة، مثل بعثتنا، تنطبق عليها الملاحظة الواردة في الفقرة ٢٣ بصورة صحيحة: ”وتجد كثير من الدول الأعضاء الصغيرة الآن أنه من المستحيل عمليا أداء دور ذي معنى حتى في أكثر أنشطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أهمية“.

لذلك نود أن نتبادل بعض الأفكار الأولية عن كيفية التصدي لأوجه القصور تلك وتمكين البعثات الصغيرة من المشاركة بقدر أكبر من الفعالية في مداولات الهيئة. أولا، تجتمع الجمعية العامة في بداية شهر أيلول/سبتمبر لدورة تنتهي في شهر أيلول/سبتمبر التالي. ولكن، من لحظة اجتماعها، كما نقول في منطقة البحر الكاريبي، نركض كالدجاج الأحمق، المتورط في خضم جنوني من الجلسات لست لجان رئيسية ومجلس الأمن والأجهزة الفرعية والمجموعات الإقليمية والجلسات العامة للجمعية التي تتنافس جميعها في فورة اجتماعات لإنهاء برامج عملها قبل حلول منتصف كانون الأول/ديسمبر. لماذا نعرّض أنفسنا لهذا الضغط الذي لا لزوم له بينما يتوافر لنا استخدام فترة الدورة بأكملها البالغة ١١ شهرا لكي نستعرض بتمعن وبطريقة مجدية العمل الموكل إلينا؟ أليس من الممكن أن تجتمع اللجان الرئيسية عبر فترة زمنية أطول؟ ألا يمكنها الاجتماع في وقت لا تعقد فيه جلسات عامة؟ ألا نستطيع التناوب بين عقد جلسات للّجان وجلسات عامة للجمعية؟ لذلك يجب علينا أن نلقي نظرة جادة على كيفية تنظيم أعمال الجمعية العامة.

بعد ذلك، لدينا الممارسة الأخرى المتمثلة في عقد الأجهزة واللجان الفرعية جلساتها بعد انقضاء ثلاثة أرباع

الدورة، وتقديم عملها للموافقة عليه في الدورة التالية للجمعية العامة وليس في الدورة التي بدأ فيها.

أليس من المنطقي بصورة أكثر أن يتم تنظيم دوراتنا بالصورة التالية؟ بعد افتتاح دورة الجمعية العامة بالمناقشة العامة بشأن السياسة العامة، يمكن للأجهزة الفرعية أن تجتمع لتناقش برامج عملها. ويمكن أن ترفع تقاريرها إلى اللجان الرئيسية التي ترفع توصياتها إلى الجمعية. وتنتهي جميع الأعمال في دورة واحدة للجمعية العامة وتجتمع اللجان بصورة متتالية وليست متوازية في غضون السنة كلها.

وهناك أيضا سؤال عن كيفية تنظيم العمل في اللجان. هل من الضروري أن تكون هناك، كل عام، مناقشة عامة في اللجان بشأن البنود نفسها التي تتكرر كل عام ونعيد تكرار نفس البيانات العقيمة بتغييرات طفيفة عن تلك التي أدلينا بها في العام السابق؟ ألا يمكننا أن ننتقل ببساطة من مناقشات غير رسمية إلى مناقشات مجدية بقدر أكبر لمشاريع قرارات مرتبطة ببند بعينه.

ثم هناك مسألة مشاريع القرارات التي تتعامل معها الجمعية كل عام. ففي الدورة السادسة والخمسين نظرت الجمعية فيما يقرب من ٣٠٠ مشروع قرار. هل كانت كلها ضرورية؟ ما هو تأثيرها المتوقع على الحياة اليومية للشعوب التي نمثلها؟ إننا نسلم بأن هذه الهيئة سياسية وليست تشريعية عالمية، وأن بعض القرارات تتخذ لتأثيرها السياسي وليس التشريعي. ولكننا في بعض الأوقات نتصرف فعلا كهيئة تشريعية؛ حينما نعاقب الدول على عدم امتثالها لبعض قراراتنا. ولا توجد هيئة جادة تصدر التشريع ذاته مرتين. فهي إما تعدل أو تدعم أو تلغي التشريع. ألا يمكن أن يكون لدينا نظام يضع القرارات التي نتخذها في سجلات نظامنا الأساسي، ويرجع إليه كلما اقتضت الضرورة أو يعدل أو حتى يلغى، ولكن لا يجري اعتماده مره تلو الأخرى؟

قد يكون ما يجب أن نفعله هو أن نقرر في دورة لاحقة – الدورة القادمة على سبيل المثال– ألا نتخذ أي قرارات على الإطلاق. وحينئذ سنقضي وقتنا في فحص جميع القرارات بدءا بالقرارات المتخذة في الدورة الحالية ونقرر أيها نحتاج إلى إدراجه في سجلاتنا وأيها يجب أن نلغيه.

أخيرا، يود وفدي أن يعلق بإيجاز على اقتراح واحد في القسم الذي يتناول الأمانة العامة: إنشاء مكتب للشراكة. ويجب أن يصير الدور المتزايد للقطاع الخاص في الاقتصاد العالمي أكثر من مبادرة طوعية مثل مبادرة الاتفاق العالمي أو مكتب الشراكات للشراكات بين المجموعات. وهناك حاجة لآلية رصد فيما بين الحكومات لضمان المساءلة والإسهام الإيجابي في التنمية المستدامة؛ ويمكن وأفضل طريقة لإتمام ذلك هي إعادة إنشاء وحدة الشركات عبر الوطنية التابعة للأمم المتحدة.

السيد كوشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام، الذي لا تستحق جهوده الدؤوبة في الترويج لإصلاح الأمم المتحدة منذ شغله منصبه كلمات الثناء فحسب، ولكن أيضا في المقام الأول دعمنا الفعال. وإن التقدم المحرز في جهود الإصلاح منذ عام ١٩٩٧ لا يعني أننا يمكننا أن نتنفس الصعداء. بل يعني أننا نستطيع أن نمضي قدما بثقة في قدرتنا على العمل سويا لتحقيق النجاح.

إن كفاءة عمل الأمم المتحدة كانت وستظل تقاس بقدرتنا على التصدي بصورة ملائمة للتحديات التي تواجه الإنسانية ، بغض النظر عن مدى صعوبتها وتعقيدها. وذلك يؤكد الحاجة إلى أن تضع الدول الأعضاء والأمانة العامة عمل الأمم المتحدة قيد الاستعراض الدوري بغية التمكن من إدخال التعديلات والتحسينات والتغييرات الضرورية في الوقت المناسب.

وترحب أوكرانيا بمجموعة الإصلاحات الجديدة التي اقترحها الأمين العام في تقريره المعنون ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“ (A/57/387 و Corr.1). ونؤيد تماما الأهداف الرئيسية التي تستهدف جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في العلاقات المتعددة الأطراف وذلك، على حد قول الأمين العام، من خلال الاضطلاع بالأمور الهامة وخدمة الدول الأعضاء بطريقة أفضل والعمل معا بطريقة أفضل وتخصيص الموارد للأولويات والاستثمار في الامتياز.

وتشجع أوكرانيا الأمين العام علىمواصلة تنفيذ الاقتراحات والتوصيات التي تقع حصرا في حدود صلاحياته. إن بلدي مستعد للعمل بجدية للتوصل إلى قرارات فيما يتعلق بالتوصيات التي تتطلب إجراءات مناسبة من الهيئات الحكومية. كذلك تتطلع إلى مزيد من المعلومات المفصلة والتوضيحات، بما فيها تقارير متابعة محددة يتوقع أن ترفع خلال السنة القادمة.

ومن المهم، في رأينا، ضمان أن نواصل المضي قدما بطريقة مفتوحة وشفافة، وبحوار حقيقي بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. وإن آمالنا في ذلك الصدد تعتمد لدرجة كبيرة على قيادة رئيس الجمعية العامة، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأطمئنه على دعم وتفهم وفدي الكاملين لجهوده الرامية إلى تحقيق نتائج ملموسة.

عند هذه النقطة، أود التعليق بإيجاز على بعض الاقتراحات الواردة في التقرير.

أولا، تشارك أوكرانيا الرأي بأن أنشطة المنظمة يجب أن تتسق مع أولويات وأهداف إعلان الألفية، وقرارات المؤتمرات العالمية الماضية. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى ميزانية برنامجية منقحة باستفاضة للعامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تتجلى فيها الأولويات الجديدة للمنظمة وتراعي وجهات نظر الأعضاء المعنيين فيما يتعلق بالولايات الموجودة الأخرى. ونحن مقتنعون بأن هذا العمل الكبير يتطلب تأييدا مسبقا من الدول الأعضاء لمناهج صياغة الميزانية القادمة حتى تتماشى مع الصيغة المتفق عليها.

ثانيا، نرى أن اقتراحات الأمين العام في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان مواتية وهامة جدا. ونؤيد بالكامل الرأي بأن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان يجب أن تعمل بأعلى مستوى ممكن من النزاهة والصدقية والفعالية. وأوكرانيا، كعضو حالي في اللجنة، تدرك المسؤولية الكبيرة لهذه الهيئة في إعلاء المعايير العالمية لحقوق الإنسان في إطار بيئة عالمية جديدة تتعامل مع أخطار الإرهاب والتحديات الأخرى. ونجد من المفيد جدا الاقتراح بشأن اتجاه أكثر تنسيقا نحو أنشطة هيئات المعاهدة، وبشأن توحيد معايير متطلبات إعداد التقارير المتنوعة، وبشأن امكانية إصدار كل دولة تقريرا واحدا يلخص انضمامها للمجموعة الكاملة لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية. إن الاقتراح بتحسين الاجراءات الخاصة جاء، في رأينا، متأخرا كثيرا.

ثالثا، نعتقد – وأنا متأكد أن كل واحد سيوافق – أن من الأهمية الكبرى تبسيط إجراءات الأمم المتحدة وتحسين تخطيط وخدمة الاجتماعات، مما سيجعل عملنا أكثر تركيزا وكفاءة وسيسهم بدرجة كبيرة في عملية إعادة الحيوية للجمعية العامة. لكن يجب أن لا نحصر أنفسنا في توحيد التقارير بنمط رتيب. ومن ثم، سيكون التوضيح الإضافي فيما يتعلق بهذه القضية الهامة جدا أمرا بالغ القيمة.

رابعا، نتفق مع الأمين العام بأن الوقت قد حان لإصلاح عملية التخطيط والميزنة والتقييم الراهنة. وينبغي أن ينتج عن مثل هذا الإصلاح ميزانية شفافة ذات توجه استراتيجي ومبسطة لا تكتفي بتخصيص الموارد لمجالات الأولوية، بل تكون كذلك مرنة بدرجة وافية لتتكيف مع

كل من الاحتياجات المتغيرة للمنظمة ونتائج حيثيات التقييم. وفي عملية الميزنة الحالية، لا يمكن الاستغناء عن عمل لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالجوانب البرنامجية للميزانية. ونرى كذلك ميزة في إلقاء نظرة جديدة على اقتراح الأمين العام بوضع قيود زمنية للنظر في البنود تتيح الاستعراض المنتظم لتأثير وصلة أنشطة المنظمة في تنفيذ ولاياتها.

خامسا، لا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية تجهيز المنظمة بنظام إدارة داخلية يتسم بالفعالية والكفاءة. وتمثل الإدارة الحكيمة للموظفين أحد أهم الشروط الضرورية لنجاح أنشطتها. وهنا، ثمة حاجة لاتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين نظام تفويض السلطة من أجل نشر أفضل الممارسات الإدارية في جميع أنحاء الأمانة العامة. وهناك نفس القدر من الأهمية لتوفير الحوافز للموظفين وضمان تمتعهم بروح معنوية عالية، وهو ما ينبغي دعمه بشروط خدمة تنافسية والتوازن بين الاعتراف بالأداء والخضوع للمساءلة. ونعتقد أن هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان التمثيل الجغرافي العادل للدول الأعضاء، خاصة في المناصب الرفيعة المستوى في الأمانة العامة.

أخيرا، أود أن أذكر أن الأمين العام، يشير على وجه صائب في تقريره، إلى الحاجة الملحة لدفع إصلاح مجلس الأمن للأمام. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز أن نهمل جهود إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي – وهو هيئة هامة أخرى – من خلال تعزيز دوره التنسيقي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولا جهود إعادة الحيوية للجمعية العامة، بوضعها في مؤخرة جدول أعمالنا.

إن سلطة وكفاءة المنظمة تعتمد كليا على أعضائها. وإذا أردنا أن نراها وقد جرى إصلاحها وأعيدت إليها حيويتها بالفعل، فيجب أن نظهر ذلك من خلال أفعالنا العملية. ويجب أن نبرهن على أن الناس يستطيعون الاعتماد على الأمم المتحدة وأن المنظمة مؤهلة للرد على التحديات الجديدة والصمود أمام أي اختبار.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يود وفد الأرجنتين أن يشكر الأمين العام على تقريره (A/57/387) عن تعزيز الأمم المتحدة. ويساند بلدي إصلاح الأمم المتحدة، لأنه يؤمن بأن أمام المنظمة تحديات استثنائية يجب عليها مواجهتها بفعالية.

ما فتئ التقرير الذي قدم لنا موضوعا لمشاورات وتعليقات عديدة في سياق المجموعات الإقليمية ومجموعات تفاوضية متنوعة. ووفد بلادي يتخذ موقفا إيجابيا بناء إزاء الإصلاح. ونتفق تماما مع توجه التقرير ومبادئه التوجيهية العامة، وهو ما نعتقد أنه سيجعل المنظمة أكثر قدرة على التحرك وسيدعم بعض مجالات العمل التي نعتبرها أساسية.

ونأمل أن نتمكن، بمجرد دعوتكم، سيدي الرئيس، إلى مشاورات غير رسمية، من العمل على اعتماد قرار بتوافق الآراء يمكن عن طريقه تنفيذ أهم الإصلاحات وإحراز تقدم نحو دعم المنظمة.

وكإسهام من جانبنا، يود وفد بلدي أن يطرح بعض التحفظات والتعليقات بشأن بعض المسائل الرئيسية الموجودة في التقرير.

إن الاقتراحات المتعلقة بحقوق الإنسان تبدو إيجابية بالنسبة لنا. وتعزيز وحماية هذه الحقوق من الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. فهذا بُعد ينبغي أن يراعى في كل الأنشطة. والإجراءات المقترحة تجعل الحماية الدولية لحقوق الإنسان أكثر فعالية، لأن تفرق وكثرة الآليات الراهنة يمكن أن يجعلا النظام أقل قدرة على الأداء. ونحن جميعا ننتظر مقترحات المفوض السامي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بعمل هيئات المعاهدة مستقبلا وبالإجراءات الخاصة. والتنظيم في هذا المجال ضروري حتى تقوم كل هيئة بدورها بشكل أكثر

فعالية في رصد الالتزامات الدولية التي قطعتها الدول على نفسها.

وفي الوقت المناسب، ينبغي إثراء المقترحات الواردة في التقرير بتوصيات محددة مستخلصة من قمتي مونتيري وجوهانسبرغ. وفي هذا الخصوص، نعتقد أن من الملائم توخي الدقة. واللجان الإقليمية ينبغي، على سبيل المثال، أن تدعم حتى يمكنها أن توسع نهجها فتدمج فيه المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما تَقرر في جوهانسبرغ.

وهذا الموضوع حبذته بلدان أمريكا اللاتينية، تأييدا لدور اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وينبغي ألا يحذف من التوصيات التي قد تنطوي علي إعادة توزيع الموارد.

فيما يتعلق بموضوع الإعلام العام، نعتقد، في مجال إنتاج الأخبار، ينبغي دعم القنوات المتعددة اللغات القليلة الحالية، مثل برامج الراديو، ووسائط الإعلام التقليدية، لأن الجماهير في البلدان النامية لا يتكلمون الانكليزية دائما وليس لهم اتصال سهل بوسائط الإعلام الإلكترونية. ونعتقد أيضا بأنه ينبغي إجراء مناقشة أشمل لدور لجنة شؤون الإعلام في وضع اتصالات استراتيجية، وبشكل عام، في عمل الأمم المتحدة في شؤون الإعلام. وسيكون من المهم أن تُجرى مناقشة بشأن طبيعة الدور الذي سيناط بهذه الهيئة بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة.

والتدابير المقدمة في التقرير لمعالجة العيوب الموجودة في العملية الراهنة للميزنة والتخطيط هي التي تحتاج في رأينا، إلى متابعة أكثر تفصيلا وبحث شامل، من أجل تقرير أكثر طرق العمل ملاءمة.

ومثال على ذلك الاقتراح المتعلق بإلغاء لجنة البرامج والتنسيق. وينبغي معرفة الهيئات التي قد تستوعب وظائفها الموازنية. وفيما يتعلق بالخطة المتوسطة الأجل، المعتمدة الآن لمدد أربع سنوات والمتضمنة للأهداف والاستراتيجيات الأساسية للمنظمة، فإن تحديد تغطيتها بسنتين وجعلها تتزامن مع ميزانية السنتين قد يعني أن الهدف الرئيسي سيضيع، وسيترتب على ذلك خطر حدوث ارتباك بينها وبين الميزانية نفسها.

إننا نتفق مع الأمين العام بشأن ضرورة تبسيط عملية إعداد واعتماد الخطة المتوسطة الأجل. لكن من المهم أن تناقش بتفصيل كبير الحاجة إلى تقصير المدة التي تغطيها.

أخيرا، نتفق مع الاقتراح المتعلق بالحاجة إلى نظام أكثر صرامة للتقييم والرصد، لأن النظام القائم مسهب إلى حد ما، لكون المسؤولية عن تلك المهمة مناطة بعدة هيئات الآن.

فيما يتعلق بالمنظمة وموظفيها، نتفق مع الأمين العام على أن من الضروري زيادة قدرة الموظفين على التنقل في أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الخصوص، تولي الأرجنتين أهمية خاصة لعمل لجنة الخدمة المدنية الدولية التي يغطي نطاقها منظومة الأمم المتحدة كلها.

وأود أن أعرب عن تأييدي للطريقة التي تخططون العمل بها، سيدي الرئيس. ووفد بلادي سيشارك في المشاورات غير الرسمية، وسيطرح بعض النقاط التي ذكرتُها توا. وأنا مستعد استعدادا تاما للعمل على التوصل إلى حل بتوافق الآراء بأقرب وقت ممكن، مما يوفر، بالتالي، بدء الإصلاحات التي ننتظرها.

السيد النصر (قطر): بعدما استمعنا إلى كلمة صديقي سعادة مندوب غرينادا، ليس لنا ما نضيف على ذلك. ولكن بما أنني أرسلت نص كلمتي إلى وزارة خارجيتي، فإنني ملتزم بإلقاء هذه الكلمة.

السيد الرئيس، يود وفد بلادي أن يتقدم إليكم بالشكر الجزيل على إتاحة الفرصة لنا لمناقشة تقرير الأمين

العام المعنون ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“ (A/57/387)، الذي يحظى باهتمام معظم الوفود. وخير دليل على ذلك القائمة الطويلة من المتحدثين. ونظرا لضيق الوقت المتاح، فإن وفد بلادي لن يتمكن من التطرق إلى جميع المسائل المتضمنة في التقرير. ونؤكد في هذا المجال أننا سنساهم بفعالية في أعمال هيئات وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستكون لدينا الفرصة والوقت الكافي لتبادل وجهات النظر بكل تجرد وشفافية. ويعبر وفد بلادي عن تقديره للجهود القيمة التي يبذلها الأمين العام السيد كوفي عنان في مجالات تعزيز دور المنظمة في مواجهة التحديات والتغيرات الدولية والعمل على جعلها تتسم بالمرونة والدينامية والشفافية.

إن هذا التقرير الشامل جاء استجابة إلى نداء الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٢ المعنون ”إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية“، الذي أكد فيه رؤساء الدول والحكومات على المسؤوليات التي تقع على عاتقهم تجاه مجتمعاتهم فرادى وجماعات لدعم مبادئ الكرامة والإنسانية والمساواة والعدل على المستوى العالمي تجاه جميع سكان العالم، ولا سيما تجاه المستضعفين، وفي مجالات السلم والأمن والتنمية والقضاء على الفقر والجهل والمرض وحماية بيئتنا المشتركة وحقوق الإنسان والديمقراطية ومناهضة الظلم ومحاربة العنف والإرهاب والجريمة. لذلك مطلوب من المجتمع الدولي بذل جهد كبير لكي تصبح الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه لأجيالنا وأجيال المستقبل.

وفي هذا الإطار، يجب إعادة تأكيد المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات وتمكينها من أداء دورها الهام بفعالية، وتكثيف الجهود لإصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه، وتشجيع التنسيق والتشاور بانتظام فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في سعيها إلى أداء وظائفها، ومواصلة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية لمساعدتهما على الاضطلاع بالدور المسند إليهما في الميثاق. ونحث في هذا المجال الأمانة العامة على أن تستخدم الموارد المتاحة لديها على أفضل ما يمكن، وفقا لإجراءات وقواعد واضحة تقررها الجمعية العامة لما فيه مصلحة جميع الدول الأعضاء، وذلك باعتماد أفضل الممارسات التكنولوجية والإدارية المتاحة لديها، والتركيز على تلك المهام التي تنعكس فيها الأولويات المعتمدة للدول الأعضاء.

إن تقرير الأمين العام الذي يؤكد على تعزيز الأمم المتحدة وبرنامج عملها لإجراء المزيد من التغييرات في المستقبل هو في الحقيقة متعمد وضروري جدا في هذا الوقت والظرف، وبالأخص للتصدي للتحديات التي تطرحها العولمة. وفي هذا المجال، نرغب أن نؤكد في البداية أننا نرحب بتقرير الأمين العام وندعم مساعيه لتعزيز المنظمة، ونؤمن بأن الأمم المتحدة القوية والفعالة ستؤدي دورا محوريا أفضل في تحمل مسؤولياتها ومهامها بموجب الميثاق، مع التأكيد مرة أخرى على إعلان الألفية.

وقد دعا الأمين العام الدول الأعضاء إلى القيام بحوار استراتيجي فيما بينها لإيجاد السبل والوسائل التي يمكن بواسطتها تعزيز المنظمة، وإن وفد بلادي مستعد تمام الاستعداد للمساعدة في أي مجال في هذا الخصوص، ونؤكد بأن تلك الدعوة بالنسبة لنا ستكون جزءا من جدول أعمالنا لإجراء تغييرات مستقبلية ضمن المسؤولية المشتركة للدول الأعضاء من أجل الوصول إلى أحسن الطرق والوسائل لتعزيز دور الأمم المتحدة.

ويقدم الأمين العام أفكارا ومقترحات مهمة وشاملة لتحسين كفاءة وفعالية الأمم المتحدة في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو العولمة. ويجب أن تكون هذه المقترحات ضمن

ما جاء في القرارات المتضمنة في إعلان الألفية، ونتائج مؤتمر مونتيري ومؤتمر قمة جوهانسبرغ الدولي للتنمية المستدامة، والولايات التي حددتها هذه المؤتمرات، وعلى أن تشكل أساس المهمة التي تقوم بها الجمعية العامة بصورة شفافة وجماعية. إن إصلاح الأمم المتحدة عبارة عن عمليات مستمرة، ومن المفروض أن لا تكون النهاية بحد ذاتها. ولذا يجب توضيح آليات للمتابعة بتعابير لا لبس فيها، وتعديل برامج ميزانية الأمم المتحدة حتى تؤخذ بنظر الاعتبار آليات المتابعة.

لقد أكد تقرير الأمين العام على العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الوقت الحاضر وفي مجالات متعددة، وعلى أهميتها ومشاركتها في المؤتمرات الدولية والدورات الاستثنائية، وفي بعض الأحيان في الجمعية العامة، وأن الزيادة السريعة في عددها أدت إلى وقوع مرافق وموارد الأمم المتحدة تحت ضغط هائل، وأنه من المستحيل استيعاب جميع المنظمات غير الحكومية التي تطلب المشاركة في مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة ماديا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدم توازن في عدد المنظمات غير الحكومية الآتية من البلدان الصناعية وتلك الآتية من البلدان النامية للمشاركة في أنشطة الأمم المتحدة. لذا نشعر بالقلق إزاء هذا الضغط الكبير على الموارد المالية والبشرية للأمم المتحدة، ومن الواجب تحديد هذه المشاركة مع أخذ الموازنة بين المنظمات غير الحكومية القادمة من البلدان الصناعية والبلدان النامية بنظر الاعتبار. ونقترح في هذا المجال أن تقوم الأمم المتحدة بدراسة إمكانية فرض دفع اشتراكات من قبل المنظمات غير الحكومية للمساهمة في تغطية التكاليف التي تتحملها من جراء مشاركتها في أعمال المنظمة.

وجاء في التقرير كذلك أنه لأجل كفالة أن يعكس عمل الأمم المتحدة أولويات إعلان الألفية، يتعين على المنظمة أن تطبق نظاما يتسم بالكفاءة والمرونة لتخصيص موارد كافية لأولويات المنظمة، الأمر الذي يحتاج إلى عملية تخطيط وميزانية تستجيب للبيئة الدينامية التي تعمل فيها وتركز اهتمام كل من الأمانة العامة والدول الأعضاء على النتائج. وبيَّن الأمين العام أن النظام القائم في اجتياز هذا الاختبار قد فشل لعدم دفع اشتراكات الدول الأعضاء بالكامل وفي موعدها وعدم ملاحقة الميزانية العادية للمنظمة معدل التضخم، بينما زاد عدد الأنشطة التي عُهد بها إلى المنظمة بصورة كبيرة.

وأود أن أؤكد في هذا المجال أن المجموعة الدولية ترغب في إدخال التحسينات على إنتاجية الأمم المتحدة، ولكن يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار القيود الاقتصادية الصعبة لكثير من الدول، وبالأخص النامية، لدفع مستحقاتها لتواكب الزيادة في المتطلبات المالية. وعليه، يجب أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية الصرف المتسم بالحكمة والفعالية والمراقبة الدقيقة للنفقات وعدم الضغط على الدول النامية لدفع استحقاقات خارجة عن نطاق إمكانياتها المادية. وإننا نتطلع إلى استلام برامج الميزانية المنقحة المقدمة للجمعية العامة في عام ٢٠٠٣، والتي نأمل أن تعكس الأولويات المتضمنة في الخطة المتوسطة الأجل للميزانية، وفي نفس الوقت أهداف جمعية الألفية. إن أية متطلبات مالية إضافية للإصلاحات المقترحة، التي ستتخذ الجمعية العامة بموجبها إجراءاتها، يجب تقييمها بحذر ودقة قبل الموافقة عليها.

أخيرا وليس آخرا، نحث الأمين العام على تقديم برامج وميزانية محسنة وإعطاء اقتراحات أكثر تفصيلا للخطة المتوسطة الأجل التي تعكس ما جاء في توصيات وقرارات جمعية الألفية وإعلان قمة الألفية، بالإضافة إلى حثه على تحسين ظروف العمل لموظفي الأمم المتحدة الذين يجب أن يكونوا فخورين بخدمتها، وبالأخص إذا شعروا بأنهم جزء من منظمة فعالة ومكرسة لخدمة البشرية جمعاء. ونؤكد في

هذا المجال دعم وفد قطر الكامل للحاجة إلى إصلاح منظمة الأمم المتحدة، مع مراعاة اتباع النهج البناء للقيام بمشاورات ومداولات غير رسمية بين الدول الأعضاء تتم خلالها مناقشة كل الإجراءات المقترحة من قبل الأمين العام والمتضمنة في تقريره، وإيجاد المقترحات التي تحظى باتفاق عام من قبل المجموعة الدولية، وعرضها على الجمعية العامة للنظر فيها لاعتمادها وتنفيذها. ونؤكد مرة ثانية على أهمية أية إجراءات تخفف العبء عن الدول النامية ذات الإمكانية المحدودة لتسديد مساهماتها، والعمل على تبسيط إجراءات العمل في جميع أجهزة المنظمة، وبالأخص الجمعية العامة، وتقليل الاجتماعات المعقودة وتقليص عدد التقارير الصادرة عنها.

السيد دوب (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم عن استحقاق، لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة، وعلى الطريقة الممتازة التي اعتمدتموها في إدارة المداولات لغاية الآن. ويمكنكم قطعا الاعتماد على دعم وفد بوتسوانا الكامل وعلى تعاونه طوال مدة ولايتكم.

لدى تولي الأمين العام، السيد كوفي عنان، لمنصبه في عام ١٩٩٧، وضع الأمم المتحدة على مسار الإصلاح البعيد المدى. وكان الهدف، بحسب ما جاء على لسانه،

> ”تحديد الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تزيد من فعاليتها وكفاءتها بما تستلزمه مواجهة التحديات التي تنتظرنا ونحن على مشارف قرن جديد وألفية ثالثة للميلاد“. (A/51/950)

ومما لا شك فيه أن تنفيذ بعض التدابير والاستراتيجيات والأعمال التي اقترحها الأمين العام في تقريره المعنون: ”تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح“ (A/51/950)، عزز بشكل كبير قدرة منظمتنا على الاضطلاع، بفعالية، بما تطلبه منها الدول الأعضاء.

ولكن، كما أشار الأمين العام عن حق، فإن الإصلاح عملية متواصلة وليس حدثا منفصلا. ويمكن أن تكون الأمم المتحدة اليوم منظمة أفضل مقارنة بما كانت عليه قبل عقدين. بيد أن ذلك ينبغي ألا يجعلنا نعتقد أننا حققنا هدفنا بشكل تام. والواقع أن المطلوب منا القيام به للنهوض بعملية الإصلاح كثير جدا.

وتؤيد بوتسوانا تأييدا كاملا التزام الأمين العام المستمر بتحويل الأمم المتحدة إلى مؤسسة متعددة الأطراف تتمتع بالقوة والمصداقية. وتشكل الاقتراحات والاجراءات الواردة في تقريره (A/57/387) خطوة في الاتجاه الصحيح، ويجب النظر فيها بذهن متفتح.

إن التقرير المعنون ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“ جاء في الوقت المناسب، كونه يوفر فرصة لتقييم ما حققته الأمم المتحدة من إنجازات وما منيت به من فشل منذ تأسيسها ومنذ الإصلاحات التي بدأت في عام ١٩٩٧.

وبغية أن تحقق عملية الإصلاح النجاح، لا بد من أن تنشأ شراكة وثيقة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء. ولا يستطيع الأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأعلى في المنظمة، أن يضطلع بمهامه إن لم توفر له الدول الأعضاء، التي يستمد ولايته منها، الدعم السياسي والمادي المضمون والكامل.

وكما أشار العديد من المتكلمين السابقين، يتضمن أحدث تقرير للأمين العام عناصر إيجابية. ولكننا نعتقد أن بعض الأفكار تقتضي مزيدا من التوضيح لتتمكن الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات واعية. ولذلك، نوافق على قائمة المسائل التي قدمتها فترويلا، باسم مجموعة السبعة والسبعين

والصين، إلى نائبة الأمين العام، ونعتقد أن الأجوبة عليها ستسهل مزيدا من تبادل الآراء بين الأمانة العامة والدول الأعضاء.

ونقدر أيضا التوضيحات التي أعطتها نائبة الأمين العام خلال الإحاطات الإعلامية غير الرسمية، فيما يتعلق باعتبار التقرير ''وثيقة استراتيجية'' تهدف أساسا إلى أن تشجع المناقشة بين الدول الأعضاء.

ويوافق وفد بلادي على وجود إجراءات في اقتراحات الأمين العام الداعية إلى الإصلاح تندرج مباشرة ضمن نطاق صلاحياته، ولا تقتضي موافقة الدول الأعضاء الصريحة عليها. وإننا نشجع التحديد الواضح لتلك الاجراءات وتنفيذها بدون تأخير. ولكننا نعتقد بأن إجراءات أخرى واردة في تقرير الأمين العام تتطلب من الدول الأعضاء دراسة عميقة وتحليلا شاملا قبل أن يقوم بتنفيذها.

وفيما ننظر في التقرير، تود بوتسوانا أن تتأمل في تأثيره على المسائل العزيزة على أفريقيا. وفي هذا الصدد، نود أن نسترعي انتباه الأمين العام إلى نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي انعقد يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ونعتقد أن تلك المناقشة والاستنتاجات التي خلصت إليها ركزت على مسائل هامة قررت أفريقيا أن تجعلها في محور تنميتها في المستقبل. وعليه، نعتقد أنه، من خلال عملية الإصلاح، ينبغي توفر نهج متكامل بشأن عمل الأمم المتحدة يدا بيد مع أفريقيا لمساعدة القارة على تحقيق أهدافها كما حددتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وتؤيد بوتسوانا تأييدا كاملا جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز الاحترام في كل العالم لحقوق الإنسان المعترف بها. ونعتقد أيضا بأن ما للجنة حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بمعاهدات من أدوار ومهام وإجراءات خاصة، يجب تعزيزها والحيلولة دون وقوعها ضحية لمصالحنا الضيقة.

ويشاطر وفد بلادي الرأي بضرورة القيام بالكثير لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ مبادئ وممارسات حقوق الإنسان على المستوى الوطني. ومن المهم بذل هذه الجهود بالتعاون الكامل مع الدول الأعضاء المعنية.

ولقد درسنا بعناية التدابير والإجراءات المقترحة فيما يتعلق بعمل الأمم المتحدة الإداري والمالي، وسأحصر ملاحظاتي في قليل من تلك المسائل.

إننا نؤيد بشدة فكرة تبسيط الطريقة التي ندير بها أعمالنا في الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة مؤتمراتنا واجتماعاتنا. فالاجتماعات الكثيرة جدا والمطولة وغير المجدية، لا يمكن، بأي شكل من الأشكال، أن تكون مؤشرا سليما للفعالية والانتاجية. وإننا نشاطر الرأي بأننا بحاجة إلى نهج يستند إلى النتائج في مفاوضاتنا الحكومية الدولية، يسهله مقدار أقل من وثائق الدعم التي تكون أكثر سهولة على القارئ.

ويرحب وفد بلادي بالتدابير الرامية إلى تبسيط التقارير التي تطالب بها الدول الأعضاء والتي تتوفر في الجلسات، والتقليل من عدد الصفحات، ما دام التقليل لا يمس بجودة المعلومات التي تتضمنها.

ونؤيد أيضا التدابير المقترحة لتبسيط إدارة الصناديق الاستئمانية، بما في ذلك إلغاء أي ازدواجية في عملية التخطيط ووضع الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة.

وما زلنا لم نفهم بعد المنطق في التغييرات المقترحة المتعلقة بدور لجنة البرنامج والتنسيق في الجوانب البرنامجية لعملية الميزانية، وكذلك تقصير المدة المقترحة للخطة المتوسطة الأجل. ويمكن أن يتم تحسين دور لجنة البرنامج والتنسيق، بوصفها هيئة فرعية للمجلس الاقتصادي

والاجتماعي وللجمعية العامة، لكي تتمكن من أن تضطلع بمهامها بفعالية، وفقا لصلاحياتها المرفقة بالقرار ٢٠٠٨ (LX) الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٦.

وعليه، نقترح أنه ينبغي للجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الثالثة والأربعين التي ستنعقد في عام ٢٠٠٣، أن تكثف، بموجب البند ذي الصلة المدرج في جدول أعمالها، مناقشاتها بهدف تحسين أساليب عملها. ويجب الإقرار بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق لضمان التنسيق الفعال في مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وكيانات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة.

وفضلا عن ذلك، من اللازم أيضا أن يكون هناك مزيد من التوضيح لمنطق تقليل مدة الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة من السنوات الأربع الحالية إلى سنتين. والخطة المتوسطة الأجل، بوصفها إطارا لتخطيط البرامج ووضع ميزانياتها ورصدها وتقييمها، وبوصفها التوجيهات الرئيسية للسياسات في الأمم المتحدة أيضا، ينبغي أن تكون مدتها معقولة لكي تمكن من تصوير أنشطة المنظمة في إطار زمني معقول.

ونرى أن وجود سياسة سديدة للإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية هو سر نجاح أية منظمة، بما فيها الأمم المتحدة. وموظفو الأمم المتحدة مصدر قوة ثمين لهذه المنظمة في إسهامها في تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ويجب التأكيد بصفة مستمرة على الاستثمار في تدريب الموظفين لضمان تمتع الأمم المتحدة بخدمات موظفين دوليين يتصفون بالدينامية والمقدرة. ومما يتطلب التأكيد أيضا تعزيز قابلية الموظفين للتنقل وضخ دم جديد في ”الأمانة العامة المسنة“ وتعزيز النظام القضائي الداخلي ضمانا للحل الودي للنزاعات بين الموظفين والإدارة.

ومن المجالات الهامة التي تحتاج إلى اهتمام فوري أيضا تكوين الأمانة العامة، الذي يجب أن يصور متطلبات منظمة متعددة الجنسيات.

وبينما نقدر جهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد تمثيل جغرافي أفضل للموظفين في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ما زال هناك الكثير مما ينبغي الاضطلاع به فيما يتعلق بمعالجة نواحي القلق التي طال أمدها لدى الدول الأعضاء غير الممثلة تمثيلا كافيا، وهي بصفة رئيسية البلدان النامية، ومن بينها بلادي.

ونشجع اتخاذ تدابير إضافية بغية إدخال تحسينات كبيرة على فرص العمل لمواطني البلدان النامية في منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة في الفئتين من الوظائف العالية والرفيعة. ويجب أيضا تحقيق هدف التوصل إلى توازن عادل بين الجنسين في التوظيف في الأمانة العامة.

ويجب أن تكون الموارد المالية المتاحة للأمين العام متماشية أيضا مع الولايات التي تنوطها به الدول الأعضاء. ونحث الدول الأعضاء بقوة على ضمان تزويد المنظمة بالموارد التي تحتاج إليها لكي تنفذ ولاياتها.

ونقر بضرورة منح الأمين العام المرونة الكافية التي يتطلبها لكي يدير الموارد المتاحة له، على شرط أن تكون هناك آليات للرقابة والمساءلة محددة بوضوح تضمن أن يستخدم الأمين العام وموظفوه هذه الموارد بأسلوب حكيم وأن يظلوا موضع مساءلة عن أعمالهم أمام الجهاز الحكومي الدولي.

وينبغي أن ترتكز السياسة الأفضل لإدارة الموارد على تقسيم واضح للوظائف بين الجهاز الحكومي الدولي والموظف الإداري الرئيسي في المنظمة.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أؤكد للأمين العام كامل دعم وفد بوتسوانا له وتعاونه معه في التزامه

بتحسين وتدعيم قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بولايتها بفعالية وكفاءة.

ونتعهد كذلك بتقديم دعمنا التام لنائبة الأمين العام في توجيهها لنا خلال عملية الإصلاح.

السيد الدوري (العراق): أود، باسم وفد العراق لدى الأمم المتحدة، أن أشكر الأمين العام على التقرير الذي نناقشه اليوم بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة لإجراء مزيد من الإصلاحات، والذي يظهر بوضوح الجهود التي اضطلع بها الأمين العام ورفاقه في قيادة المنظمة لجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر قدرة على مواجهة تحديات القرن الحالي.

السؤال المطروح اليوم هنا هو لماذا الإصلاح؟ هل لأن الأمم المتحدة باتت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها ولم تتمكن من مواجهة التحديات التي تعصف بعالمنا؟ أم أن الإصلاح مجرد عملية تجميلية لإظهار اهتمامنا بالأحداث الدولية ومواكبتها فحسب.

وقبل الإجابة على هذه التساؤلات المشروعة لا بد من الاعتراف بأن العمل الجاري لإصلاح هذه المنظمة يؤكد أمرا على درجة من الأهمية، وهو إيماننا العميق بهذه المنظمة، التي هي منظمتنا جميعا، والتزامنا بميثاق هذه المنظمة. وهذان المبدآن يشكلان حجر الزاوية لعالم يقوم على السلام والعدل والإنصاف. وهذا هو أملنا وهدفنا جميعا، حيث أننا نتطلع دائما، البارحة واليوم وغدا إلى قرن جديد ينعم بالسلام والطمأنينة وتحكمه القيم الإنسانية والمعايير المتحضرة. فالقرن الماضي كان حافلا بالحروب والاضطرابات والصراعات الداخلية. وكانت تراودنا جميعا آمال عريضة في السلام والطمأنينة والمحبة، إلا أن الإرهاب والهيمنة والاستعمار بشكليه القديم والجديد، من خلال التهديد باحتلال الشعوب وتغيير أنظمتها، خيّبت وبدّدت العديد من أماني هذا العالم. لقد برزت قوى الظلام من جديد لوقف مسيرة الأمم المتحدة في القرن الجديد. وينبغي لنا جميعا ألا نسمح لهذه القوى بأن تنجح في مسعاها، وينبغي لنا أن نواصل كفاحنا في جهد متحد لمواجهة المصاعب الآنية والمستقبلية، وهو حق وهدف في ميثاقنا.

إن رسالة الإصلاح موجهة إلى دول العالم كافة هي، ببساطة، أن المبادئ والقيم التي أسست عليها المنظمة الدولية والأهداف التي حددناها لأنفسنا تحتاج جهدا مشتركا ومتواصلا من قبل الجميع ووقفة تحليل العقبات والأزمات والمشاكل التي وقفت في طريقة تنفيذ هذه الالتزامات التي تعهدت الأمم المتحدة بالوفاء بها. ولكي نشرع في إجراء مناقشة جدية حول هذه المسألة الهامة والخطيرة، لا بد من التصدي ومواجهة المشاكل والعقبات. فكما يقال، نحن ننتمي إلى قرية عالمية واحدة، ولكن، لا يزال يعوزنا التفكير الجماعي المشترك الهادف بالبشرية كمجتمع واحد. ذلك أن بعض الدول المتنفذة والقوية والغنية في عالم اليوم ما زالت تضع مصالحها الوطنية الضيقة فوق مصالح الجميع، فضلا عن أن العلاقات الدولية تدفعها اليوم اعتبارات القوة وليست اعتبارات المثل العليا والمبادئ التي أنشئت من أجلها هذه المنظمة التي تضمنا جميعا.

السيد الرئيس، إن الجمعية العامة التي تترأسونها هذا العام هي الجهاز الوحيد الذي يمكن لأي عضو في الأمم المتحدة أن يشارك في بحث أي مسألة تجري مناقشتها فيه. وهي أكثر انفتاحا وشفافية، وينبغي أن تظل كذلك. ولكن قرارات هذه الجمعية لا تملك القوة اللازمة لضمان تنفيذها، ولذلك لا بد أن نفكر مليّا في كيفية إنقاذ هذه القرارات، إذ أن معظمها يبقى حبرا على ورق، كما نؤكد على أهمية مشاركة الجمعية العامة في مناقشة القضايا السياسية التي يبحثها مجلس الأمن. إن عملية إصلاح مجلس الأمن لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. إن عملية إصلاح المجلس لا بد أن تكون على أساس احترام مبدأ المساواة في السيادة بين

الدول، ولا بد أن يكون هذا المجلس هيئة أكثر ديمقراطية وشفافية ومساءلة، ولا بد للجمعية العامة أن يكون لها دور في تصحيح المسارات الخاطئة التي يقع فيها المجلس بين الحين والآخر. وفي الوقت الذي نشعر فيه بأن زيادة أعضاء مجلس الأمن يجب أن تعكس الزيادة التي طرأت على العضوية في الأمم المتحدة، ومن أجل أن يكون هذا المجلس أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا، وأكثر انفتاحا.

وهنا، نود أن نشير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونعتقد بأن هناك حاجة إلى تعزيز لجانه وخاصة منها ذات التوجه الاقتصادي والإنمائي بسبب خطورة الوضع الاقتصادي العالمي الذي نعيش في ظله. ولذلك نرحب بالتنسيق المقترح فيما بين أجهزة الأمم المتحدة، ليس في هذا المجال فحسب، وإنما في المجالات الأخرى كذلك.

إن الموارد الحالية يجب أن تكون متناسبة مع المهام اللازمة لتعزيز الولايات المناطة بالأمم المتحدة. ويجب أن تتلقى الأمم المتحدة اشتراكاتها المالية في الوقت المناسب. ورغم الحاجة إلى الموارد المالية، وكثيرا ما نسمع عن ذلك هنا، فإن من الغريب جدا أن يمنع العراق من تسديد اشتراكاته المالية إلى الأمم المتحدة منذ ١٢ عاما، وذلك من الموارد المتأتية من مذكرة التفاهم الخاصة بالنفط مقابل الغذاء، وهي أموال عراقية ١٠٠ في المائة، فلماذا لا تستطيع الأمم المتحدة أن تأخذ اشتراكات العراق المتراكمة من أموال العراق الموجودة في صناديق الأمم المتحدة، رغم وجود مئات الملايين من الدولارات في هذه الصناديق؟ ولكن نحن نعرف وأنتم كذلك بأن هناك هدفا سياسيا من وراء هذا الموقف الذي يسيء إلى الأمم المتحدة وهو حرمان العراق من حقه في أن يؤدي دورا فاعلا في عمل هذه المنظمة الدولية، وهو كما تعلمون، عضو مؤسس في هذه المنظمة.

أما في مجال حقوق الإنسان فينبغي أن ندرك أن العالم متعدد الثقافات، ونعتقد أن التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، يشكل الركن الأساسي للسلام والأمن، والعنصر الرئيسي في منع الصراعات. كما نعتقد بأنه ينبغي السعي من أجل احترام حقوق الإنسان وضرورة اتباع نهج متكامل، وأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنما هي حقوق مترابطة لا يمكن تجزئتها. أما السعي إلى تحقيق وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الأخرى فإنه لا محالة سيؤدي إلى التصادم. ومن أجل احترام حقوق الإنسان، فإن الجمعية العامة مدعوة لدراسة الآثار الكارثية التي تخلفها العقوبات الاقتصادية على مجمل حقوق الإنسان، هذه العقوبات التي تفرض على الشعوب باسم هذه المنظمة أو التي تفرضها دول معينة بسبب قوتها بصورة أحادية.

لقد كرس الأمين العام جزءا من تقريره لموضوع حفظ الأمن والسلم الدوليين وحماية المدنيين أثناء الصراعات المسلحة. ولا بد أن نُذكر عند هذه النقطة بالتدهور الخطير الذي وصلت إليه حالة الشعب العراقي بسبب حالة الحرب المستمرة ضده منذ ١٢ عاما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. إذ تحاول هاتان الدولتان جاهدتين العمل على استمرار فرض الحصار وكذلك الحرب ضد بلدي ونحن جميعا نعرف جيدا التهديدات الأخيرة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا باتجاه شن حرب ضد بلدي.

كما نذكر أيضا بحالة الشعب الفلسطيني الأعزل من جراء ممارسات الكيان الصهيوني التي تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة. لقد بات من الضروري أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام اللازم لضمان احترام هذه الدول لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وأن يكون للأمم المتحدة دور أكبر في هذا

الميدان الخطير الهام بعيدا عن المصالح الضيقة لبعض الدول الكبرى المتنفذة في هذه المنظمة. لقد بات من الضروري أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام اللازم لضمان احترام هذه الدول لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأن يكون للأمم المتحدة دور أكبر في هذا الميدان الخطير الهام بعيدا عن المصالح الضيقة لبعض الدول الكبرى المتنفذة في هذه المنظمة.

إن صون السلم والأمن الدوليين وتوطيد سيادة القانون وتحقيق أهداف التنمية واستئصال الفقر وإعلاء حقوق الإنسان والديمقراطية ومحاربة الإرهاب من الأمور الجوهرية التي تمنع نشوب الصراعات المسلحة، الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجية لمنع الصراعات تستهدف دراسة الأسباب الأساسية لها والطرق العملية لمعالجتها.

إن الأوضاع الدولية التي نعيشها اليوم تذكرنا بأنه لا غنى مطلقا عن تعزيز الأمم المتحدة وتكييف هياكلها. وهذه مهمة سامية وحكومة بلدي على استعداد لأن تسهم إسهاما فاعلا في عملية الإصلاح من أجل مستقبل أفضل للأجيال المقبلة في هذه الألفية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

وقبل رفع الجلسة، أود أن أعلن عن إدخال إضافات إلى برنامج عمل الجمعية العامة يوم الاثنين ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. في الصباح، ستنظر الجمعية العامة في البند ١٦ من جدول الأعمال بوصفه البند الأول، وهو انتخاب عشرين عضوا للجنة البرنامج والتنسيق.

بذلك تكون الجمعية قد فرغت من النظر في البند ٥٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.